

مدى ادراك المحاسبين لارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة The Extent of Accountants Awareness of Standards Application Guidance of Sustainability Accounting

نهار سعد مطلق المطيري

الملخص

هدف البحث الى التعرف على مدى ادراك المحاسبين لارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة والتي تشمل ابعادها (القابلية للتطبيق ، والتوافق والمطابقة للمعايير وحدود الإبلاغ و صياغة التقارير و الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكد). تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي في تنفيذ الدراسة، واستخدم الاستبيان في جمع البيانات الأولية من مجتمع الدراسة المتمثل في المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية، حيث يبلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (82) مثلوا المحاسبين عينة الدراسة.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان هناك ادراك لدى المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بارشادات تنفيذ معايير محاسبة الاستدامة، الا ان هذا الادراك كان بدرجة متوسطة بشكل عام، كما ان هناك تفاوت في مستويات الادراك لكل بعد.

اوصت الدراسة ببحث الإدارات العليا في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بالاهتمام بتحسين ادراك وفهم المحاسبين للارشادات المتعلقة بمعايير ممارسة محاسبة الاستدامة ، وذلك من خلال عقد الدورات والندوات المتخصصة في هذا المجال، وان يقوم المحاسبين بمتابعة النشرات الحديثة التي تصدر من الجهات والمنظمات المهنية المتخصصة والعالمية في مجال محاسبة الاستدامة لتحسين ادراكهم ومعرفتهم في هذا المجال. الكلمات المفتاحية: ارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة، الشركات الصناعية المساهمة الكويتية.

مقدمة

هناك سعي على مستوى العالم لتحقيق التقدم والرفاهية بمستوى عالٍ، مما أدى ذلك إلى ظهور استخدامات الإحت أضراراً بالموارد المتاحة ، ولتحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئة، كان لا بد من وضع خطط وقواعد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية ؛ مما يؤدي ذلك لإحداث نمو اقتصادي وبالتالي حماية البيئة والحد من الاستنزاف الكبير لخيراتها. (الحسن، 2015) .

وفي ضوء المطالب الدولية والمجتمعية للحصول على مزيد من المعلومات حول الأداء البيئي والاجتماعي الذي تقدمه الجهة وكذلك الأداء الاقتصادي ، فقد أدى ذلك إلى دمج نوع جديد من التقارير يسمى تقارير الاستدامة نتيجة تطوير التقارير المالية في ضوء بيئة الأعمال الحديثة ، وأصبح هناك إعداد لتقارير محاسبة الاستدامة ، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، واعتبرت قاعدة لأي كيان يتطلب الممارسة المسؤولة ، واصبحت هذه التقارير مهمة لأصحاب المصلحة والعملاء والمقرضين والمستثمرين والموردين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية، وظهر دور أساسي للمحاسبة والإفصاح عن الاستدامة في هذه التقارير ومعلوماتها المحاسبية المالية وغير المالية لتلبية متطلبات المستخدمين من أجل اتخاذ قرارات عقلانية (Montiel ,et al,2014,140)

مشكلة الدراسة

بالرغم من توفر معايير الارشادات التطبيقية حول أسلوب المحاسبة والإفصاح عن عضايا وانشطة الاستدامة في المؤسسات المختلفة، إضافة الى رغبة إدارات الشركات وسعيها، لاظهر صورتها المناسبة من حيث التزامها بمتطلبات الاستدامة، الا ان المحاسبة عن الاستدامة والإفصاحات من خلال تقارير الاستدامة لا زالت متواضعة. وبالرغم من اهتمام الجهات المهنية واشركات المؤيده لضرورة المحاسبة والإفصاح عن الاستدامة ، والحاجة الى توفير بيانات في شكل تقارير الاستدامة، الا انه لم يكن هناك تبني لدليل

ارشادي محلي معتمد يساعد في توضيح سبل ومكونات وخطوات إعداد واصدار تقارير محاسبة الاستدامة(سدر،2020). الا ان مجلس معايير محاسبة الاستدامة اصدر قواعد ارشادية تساعد الشركات والمنظمات في توضيح كيفية تطبيق معايير محاسبة الاستدامة ، الامر الذي يطرح تساؤل حول ادراك المحاسبين وفهمهم لهذه القواعد كونها المرشد والدليل لهم في كيفية تطبيق معايير محاسبة الاستدامة.

ويمكن عرض مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية :

- ما مدى ادراك المحاسبين لبعء القابلية للتطبيق .
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعء التوافق والمطابقة للمعايير.
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعء حدود الإبلاغ .
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعء صياغة التقارير.
- ما مدى ادراك المحاسبين لبعء الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكد.

اهداف الدراسة

- التعرف على مدى ادراك المحاسبين لبعء القابلية للتطبيق .
- الكشف عن مدى ادراك المحاسبين لبعء التوافق والمطابقة للمعايير.
- بيان مدى ادراك المحاسبين لبعء حدود الإبلاغ .
- معرفة مدى ادراك المحاسبين لبعء صياغة التقارير .
- الكشف عن مدى ادراك المحاسبين لبعء الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكد.

أهمية الدراسة

تتمثل مساهمة هذه الدراسة في تقديم فهم افضل لادارات حول الارشادات المتعلقة بتطبيق توضيح مستويات الادراك و معايير محاسبة الاستدامة من خلال تعريفهم بمستوى ادراكهم وتعاملهم مع هذه الارشادات، الامر الذي سيعطي الفرصة لهم باتباع هذه الارشادات بصورة افضل، وبالتالي تطبيق معايير محاسبة الاستدامة بدقة، وبما سيحسن من أسلوب عرض تقارير الاستدامة بحيث تصبح تتميز بشموليتها واكتمالها لجميع المعلومات

الواجب عرضها وستتمكن الشركات من إعداد هذه التقارير بطريقة صحيحة، وهذا سيزيد من موثوقية وصحة إعداد وصياغة تقارير الاستدامة وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها بشكل أكبر وفي النهاية إصدار تقارير الاستدامة بجودة عالية.

فرضيات الدراسة

- في ضوء أسئلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية
- H01 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده القابلية للتطبيق.
 - H02 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده التوافق والمطابقة للمعايير.
 - H03 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده حدود الإبلاغ.
 - H04 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده صياغة التقارير.
 - H05 لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد.

الاطار النظري

التنمية المستدامة

عرفت المنظمة العالمية للتقارير أن التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، ولتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي: الاستدامة البيئية، والاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، ولتحقيق الإستدامة يجب الموازنة بين العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متساوي ومتناغم (GRI.2020).

المحاسبة عن التنمية المستدامة

عرف (Gurvitsh & Sidorova, 2012: 21) تقارير الاستدامة بأنها قيام المنشآت في دمج الأنشطة الاجتماعية والبيئية بجانب نشاطها الاقتصادي في تقاريرها السنوية أو في صورة منفصلة للتعبير عن مدى مشاركتها تجاه المجتمع وتحسين صورتها وتقييم أدائها من قبل جميع اصحاب المصالح.

وعرفت تقارير الاستدامة أيضاً إعلان صريح وواضح من قبل المؤسسات لأصحاب المصآلآ عن الممارسات التي تقوم بها في جميع أنشطتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ومدى التزامها بمسؤوليتها تجاه المجتمع وإعطاء صورة واضحة عن المخاطر التي تواجهها المنشأة في مسيرتها وتوفير المزيد من الشفافية لعملياتها (Hughen et al., 2014: 58).

تعتبر المحاسبة عن التنمية المستدامة من المتطلبات الضرورية في الوقت الحالي لإعداد التقارير المالية، حيث أن التعبير عن الأداء غير المالي يتم قياسه للشركة من خلال قدرة الشركة على المحافظة على المقاييس المتعلقة بالبيئة والاقتصاد والمجتمع، وقد جاء هذا التوجه متمشياً مع التوجه السابق لقياس الأداء غير المالي الذي تناول نظام لتقييم الأداء مستند إلى بطاقة العلامات المتوازنة للأداء الذي تناول محاور أربعة: المحور المالي، ومحور الزبائن، ومحور العمليات والمراحل الداخلية، ومحور التعلم والنمو، ومن المآحظ أن هذا النظام جاء متمشياً مع متطلبات تطبيق التنمية المستدامة حيث أن محاور الزبائن والعمليات والمراحل الداخلية والتعلم والنمو ما هي إلا مقاييس أداء غير مالي تركز على المجتمع والبيئة من خلال الاهتمام برغبات الزبائن ومتطلباتهم وقدرتهم على الدفع والعمل على التحسين والتطوير في أداء وكفاءة وفاعلية الأداء المقدم من قبل الإدارة والموظفين في سبيل تحقيق الرفاهية للمجتمع والأفراد فيه وضمان ولاء الموظفين والزبائن للشركات لتحقيق الميزة التنافسية والربحية المطلوبة، إلا أن التنمية المستدامة أخذت بعداً أكثر تركيزاً على المجتمع والبيئة (البقمي والبشتاوي، 2014).

على الرغم من أهمية الإفصآح عن تقارير الاستدامة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة للمنشآت وتعزيز القيمة السوقية لها إلا أن هناك تباين في الواقع العملي يرجع إلى عدة محددات داخلية وخارجية تؤثر في مستوى الالتزام وجودة الإفصآح عن تقارير الاستدامة (حسن وآخرون، 2017).

وقد لوحظ وجود قصور في الإفصآح عن تقارير التنمية المستدامة، وذلك لان التقارير المالية التقليدية لم تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على مقاييس

مالية جديدة ومقاييس غير مالية، حيث أن عدم إظهار تقارير التنمية المستدامة في القوائم المالية يترتب عليه عدم مصداقية القوائم المالية، وعلى ضوء ذلك أصبح من الضروري زيادة الإفصاح عن التنمية المستدامة في المنشآت وذلك من خلال إصدار تقرير منفصل عن التقارير المالية بالقوائم المالية الختامية، وتطوير معايير الاداء في المنشآت بشكل دورى ومستمر لتقويم أداؤها المالي والمحاسبي (الحاج، 2017).

ويعتبر الإفصاح عن ممارسات الإستدامة من المفاهيم الأساسية في الفكر المحاسبي كونه يعد أداة اتصال بين المنشأة والمهتمين والأطراف ذات العلاقة، وهو ممارسة عمليات القياس والإبلاغ وتحقيق المساءلة لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين بخصوص أداء المنشأة تجاه هدف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالبعد الإقتصادي والبيئي والاجتماعي". (البقي والبشتاوي، 2014، ص 455).

إرشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة

تم إصدار تفسيرات توضيحية لمعايير من قبل مجلس معايير الاستدامة العالمية [Global Sustainability Standards Board \(GSSB\)](#)، وهي هيئة مستقلة تقوم بوضع المعايير والغرض منها هو توضيح ما يجب الإبلاغ عنه بموجب متطلبات إعداد التقارير في معايير وفق المنظمة العالمية للتقارير (GRI, 2020). و قدم مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) نشرة تضمنت مجموعة من الارشادات التي تساعد الشركات والمنظمات في توضيح كيفية تطبيق معايير محاسبة الاستدامة والتقرير عنها وفيما يلي عرض لهذه القواعد الارشادية (SASB, 2018)

القابلية للتطبيق Applicability

- وتتضمن توضيحا بان إرشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة والتقرير عنها تشمل معايير أو معايير الصناعة، حيث تم دمج هذا الدليل بالإشارة إليه في كل معيار صناعي ويعتبر جزءاً من المعيار نفسه. كما بينت انه تحتوي معايير الصناعة على موضوعات الإفصاح ومقاييس المحاسبة والبروتوكولات التقنية المرتبطة بها ومقاييس النشاط لكل صناعة، ما لم ينص على خلاف ذلك في البروتوكولات

التقنية ، فإن الإرشادات الواردة هنا تنطبق على التعاريف والنطاق والتنفيذ ، وتجميع وعرض المقاييس المحاسبية. وضمن السياق قدمت معلومات وإرشادات إضافية و تخضع إرشادات تطبيق المعايير للاستحقاق عملية وتحكمها الوثائق التأسيسية

Standards Conformance للمعايير المطابقة والتوافق

- يستخدم مصطلح "يجب" في جميع أنحاء معايير SASB للإشارة إلى تلك العناصر التي تعكس متطلبات المعايير.
- يستخدم المصطلح "ينبغي" للإشارة إلى التوجيه ، والذي بالرغم من أنه غير مطلوب ، فإنه يوفر نهجاً موصى به لتنفيذ المعيار.
- يستخدم المصطلح "يجوز" أيضاً للإشارة إلى التوجيه غير المطلوب ، ولكنه يوفر نهجاً اختيارياً لتنفيذ المعيار.
- نظراً لأن استخدام معايير SASB اختياري ، فإن متطلبات المعيار (كما هو موضح ببند "يجب") ، جنباً إلى جنب مع الإرشادات الواردة هنا ، تشير إلى تلك الشروط التي يجب اتباعها حتى يكون الإفصاح متوافقاً مع معيار (معايير) الصناعة المعمول بها.
- تحديد استخدام المعايير عند الإبلاغ باستخدام معيار SASB ، يجب على الكيان الاستشهاد بمعيار SASB ذي الصلة من أجل أن يكون متوافقاً مع المعيار.

الحذف والتعديلات

تدرك SASB أن الإفصاح الموحد عن معلومات الاستدامة المالية المادية للمستثمرين هو مجال ممارسة جديد نسبياً ، وقد يكون من غير الممكن الكشف عن بعض المقاييس المحاسبية على المدى القريب لبعض الكيانات، وتشجع الكيانات على إرشادات تطبيق معايير SASB لاستخدام المعايير لتوجيه إفصاحات المستثمرين حتى في حالة حذف و / أو تعديل بعض موضوعات الإفصاح و / أو المقاييس المرتبطة. يجب على الكيان الذي يتجاهل موضوعاً واحداً أو أكثر من موضوعات الإفصاح و / أو مقاييس المحاسبة الإفصاح عن الإغفال (الإغفالات) ، بالإضافة إلى الأساس المنطقي للحذف (الإغفالات).

على سبيل المثال ، إذا كان موضوع الإفصاح لا ينطبق على نموذج عمل الكيان ، فيجب على الكيان الإفصاح عن حذف الموضوع والمقاييس المرتبطة به بناءً على عدم قابلية التطبيق. وإذا اعتقد الكيان أنه من الضروري تعديل مقياس ما ، فيجب على الكيان الكشف عن حقيقة أن تم تغيير المقياس ، وكذلك الأساس المنطقي للتغيير.

حدود الإبلاغ Reporting Boundaries

يجب أن تشمل حدود التقارير الخاصة الإفصاحات التي تتوافق مع معايير محاسبة استدامة جميع الكيانات الأم والفرعية التي تم توحيدها لأغراض إعداد التقارير المالية، وان لا يتم تعديل الإفصاحات الخاصة بالكيانات الموحدة وفقاً لحقوق الأقلية، ويجب استبعاد الكيانات غير الموحدة من حدود التقارير. ومع ذلك ، يجب على الإفصاح عن معلومات حول الكيانات غير الموحدة إلى الحد الذي يعتبر فيه الكيان هذه المعلومات ضرورية لفهم تأثير واحد أو أكثر من موضوعات الإفصاح SASB على الوضع المالي للكيان أو الأداء التشغيلي.

وتمشيا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ، يتم تعريف الكيان الذي يقدم التقارير على أنه الكيان الذي يختار ، أو يُطلب منه ، إعداد البيانات المالية. ينطبق هذا التعريف أيضاً على كلمة "شركة"

صيغة التقارير Reporting Format

- استخدام البيانات المالية

في الحالات التي تتضمن فيها المقاييس المحاسبية (على النحو المحدد في البروتوكولات الفنية المقابلة) أو مقاييس النشاط في معيار SASB البيانات المالية (على سبيل المثال ، الإيرادات وتكلفة المبيعات والمصروفات الموضح عنها للغرامات وما إلى ذلك)، يجب أن تكون هذه البيانات المالية متوافقة مع البيانات المالية المقابلة الواردة في البيانات المالية للمنشأة

- مقاييس النشاط والتطبيع

تدرك SASB أن تطبيع بيانات الأداء أمر مهم لتحليل عمليات الإفصاح وفقاً للمعايير لذلك ، تحتوي معايير الصناعة على مقاييس النشاط المصممة للمساعدة في التقييم الدقيق وإمكانية مقارنة التقارير. يجوز لأي كيان الكشف عن بيانات أعمال إضافية لنفس الغرض بالاقتران مع إفصاحاتها وفقاً للمعايير.

- وحدات القياس

ما لم ينص على خلاف ذلك ، يجب أن تكون التقارير في النظام الدولي للوحدات عندما يتم تحديد عملة التقارير كوحدة قياس ، يجب على المنشأة استخدام عملة التقارير في بياناتها المالية.

- عدم التأكد

تدرك SASB أنه قد يكون هناك عدم يقين عند قياس أو الإبلاغ عن بعض معلومات الاستدامة.

قد يكون عدم اليقين هذا مرتبطاً بمتغيرات مثل الاعتماد على البيانات من أنظمة الإبلاغ التابعة لجهات خارجية ، أو التقنيات الناشئة لجمع وإدارة البيانات البيئية وغيرها. في حالة وجود عدم يقين بشأن الإبلاغ عن البيانات ، يجب على الكيان مناقشة طبيعته واحتمالية ذلك.

التقديرات

- تدرك SASB أن التقديرات القائمة على أساس علمي ، مثل الاعتماد على بعض عوامل التحويل أو استبعاد القيم الدنيا ، قد تحدث لبعض الإفصاحات الكمية.

- حيثما كان ذلك مناسباً ، لا يثبط معيار معايير المحاسبة المالية (SASB) استخدام التقديرات أو النطاقات أو استبعاد القيم الدنيا.

- عند استخدام تقدير أو نطاق أو استبعاد قيمة دنيا ، يجب على الكيان مناقشة طبيعته وإثبات أساسه لإدراجها في محاولة لتقديم محاسبة ذات مغزى وذات صلة للمقياس.

فترة التقرير

ما لم ينص على خلاف ذلك ، يجب أن تتوافق فترة التقرير مع السنة (السنوات) المالية للمنشأة.

الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكدات

يجب أن يكون الإفصاح للمستثمرين دقيقاً وموثوقاً. وبناءً على ذلك ، يجب على الكيان المسؤول عن إعداد التقارير تصميم وتنفيذ والحفاظ على نظام حوكمة حول تطوير معلومات الاستدامة والإفصاح عنها - بما في ذلك مشاركة الإدارة ، ورقابة مجلس

الإدارة، والرقابة الداخلية - التي تشبه إلى حد كبير ما تستخدمه لإعداد التقارير المالية. علاوة على ذلك، تم تصميم معايير SASB لتكون بمثابة أساس لمعايير مناسبة إذا اختارت الكيان السعي تأكيدات من الطرف الثالث. عند الكشف عن المعلومات المتعلقة بموضوع الإفصاح المحدد بواسطة المعايير، يجب على الكيانات النظر في تضمين وصف سردي للعوامل المادية اللازمة لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة، حسب الاقتضاء. قد يوفر مثل هذا الوصف سياقاً للمعلومات الكمية. قد يشمل الوصف السردي مناقشة ما يلي:

- حوكمة الكيان حول المخاطر والفرص المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك إشراف مجلس الإدارة ودور الإدارة في تقييم وإدارة هذه المخاطر والفرص
- النهج الاستراتيجي للكيان فيما يتعلق بالتأثيرات الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص ذات الصلة بالموضوع على أعمال المنظمة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل
- عملية الكيان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالموضوع، وكيفية دمج هذه المخاطر في عملية إدارة المخاطر الشاملة للجهة
- استخدام الكيان للمقاييس أو الأهداف لتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالموضوع.
- تشير معايير SASB إلى القوانين والتشريعات والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات والمعايير والمنشورات والمراجع الأخرى أو تدمجها بالإحالة. نظراً لأنه قد يتم مراجعة مثل هذه المراجع من وقت لآخر، يتم تشجيع الكيانات على النظر في دمج تحديث مرجع في تطبيقهم للمعيار، ويجب على الكيان الذي يتضمن مرجعاً محدثاً الإفصاح عن هذه الحقيقة والأساس المنطقي

منهجية الدراسة

من أجل تنفيذ هذا البحث وتحقيق أهدافه، فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي وفق الإجراءات والطريقة العلمية التي تتناسب طبيعة هذا البحث.

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الباحث في جمعه للبيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين رئيسيين من البيانات الأولية والبيانات الثانوية.

- البيانات الاولية :

جمع الباحث البيانات الاولية لهذه الدراسة من خلال الاستبيان الذي وزعه على عينة الدراسة من المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكويتية.

- البيانات الثانوية :

تم الحصول عليها من العديد من الادبيات التي تحدثت عن موضوع الاستدامة والافصح عنها كالتقارير والأبحاث المتخصصة في الدروريات الاقتصادية والمحاسبية، وقد تم التركيز بشكل أساسي على الأدلة الارشادية لتطبيق معايير محاسبة الاستدامة الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) .

أداة الدراسة (الاستبانة)

استخدمت الدراسة الإستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث اشتملت على (5) مجالات عبرت عن الادراك بإرشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة وكما يلي

- المجال الأول: يقيس مستوى ادراك المحاسبين لبنود بعد القابلية للتطبيق في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية ، واحتوى على (6) فقرات.

- المجال الثاني: يقيس مستوى ادراك المحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية لبنود بعد التوافق والمطابقة للمعايير، واحتوى على (8) فقرات.

- المجال الثالث: يقيس مستوى ادراك المحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية لبنود بعد حدود الإبلاغ ، واحتوى على (5) فقرات.

– المأجال الرابع: يقيس مستوى ادراك المأحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية لبنود بعد صياغة التقارير ، واطئ على (9) فقرات.

– المأجال الخامس: يقيس هذا البعد مستوى ادراك المأحاسبين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية ، الوكمة والرقابة الداخلية والتأكد واطئ على (10) فقرات.

مأتمع وعينة الدراسة

تكون مأتمع الدراسة من المأحاسبين الواملين في الدوائر المالية والمأحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية ، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان عليهم بطريقة عشوائية، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة (90) استبيان مثلو المأحاسبين عينة الدراسة، استرد الباحث منها (85) استبيان، وبعد مراجعة الاستبيانات للتأكد من صلاحيتها للتحليل تبين ان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (82) .

مقياس الأداة

تم الواعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الفقرات وذلك حسب الدرجات الآتية: درجة (1) تعبر عن الإجابة لا أوافق بشدة ، درجة (2) تعبر عن الموافقة ، درجة (3) تعبر عن المأحيد، درجة (4) تعبر الوافقه، درجة (5) تعبر عن موافقة بدرجة كبيرة جداً.

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات ، ولتحديد درجة الموافقة فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة الآتية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبدال- الحد الأدنى للبدال) / عدد المستويات

$$1.33 = 3/4 = 3/(1-5)$$

وبذلك تكون المستويات كالاتي كما هي في الجدول التالي، الذي يوضح المقياس في تحديد مستوى الملائمة للمتوسط الحسابي وذلك للإفادة منه عند التعليق على المتوسطات الحسابية.

جدول رقم (1) مقياس مدى ادراك المحاسبين لارشادات تطبيق معايير محاسبة الاستدامة

المتوسط الحسابي	درجة التقييم
2.33 - 1	منخفضة
3.66 - 2.34	متوسطة
5.00 - 3.67	مرتفعة

ثبات أداة الدراسة

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ككل بوصفه المقياس الأكثر شيوعاً بين الباحثين لتحقيق هذا الغرض. وتظهر النتائج في الجدول (2) الذي يبين أن معامل كرونباخ ألفا للاستبانة ككل.

جدول (2) معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لجميع فقرات أبعاد الدراسة والأداة ككل

المعامل (كرونباخ ألفا)	البُعد
0.76	القابلية للتطبيق
0.78	التوافق والمطابقة للمعايير
0.81	حدود الإبلاغ
0.73	صياغة التقارير
0.74	الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن قيم معاملات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد ومجالات الدراسة كانت مرتفعة، حيث أن القيمة المعتمدة للحكم على كفاية معامل ألفا كرونباخ هي (70%) (Sekaran, Bougie 2016)، الأمر الذي يشير للاتساق والثبات.

الصدق الظاهري

للتأكد من صحة الاستبيان وتعبيره بشكل صادق ومناسب من ناحية الجوهر والمضمون واللغة والشكل، فقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من من أعضاء الهيئة التدريسية والذين تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم حول بنود

وعبارات الاستبيان، حيث تم تعديلها وفق ما اشاروا به حتى تم اخراج الاستبيان بصورته النهائية.

الأساليب الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها قام الباحث بترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statical Package For Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، كما قام الباحث باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في هذا البرنامج، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي استخدمها:

- 1- التكرارات (Frequency) وقد قام الباحث باستخدامها في وصف خصائص عينة الدراسة، وبيان عدد مفرداته، وأعداد من وزعت عليهم أداة الدراسة.
- 2- النسب المئوية (Percent) وقد استخدمها الباحث في تحديد نسبة التكرارات فيما يتعلق بوصف خصائص عينة الدراسة.
- 3- المتوسط الحسابي (Mean) وقد استخدمه الباحث لحساب متوسط الإجابة على كل فقرة من فقرات الاستبانة، وكذلك المتوسط الحسابي لكل مجال من مجالات الدراسة.
- 4- الانحراف المعياري (Standard Deviation) وقد تم استخدامه لتحديد مدى ابتعاد القراءات عن مركز تجمعها لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة وكل بعد من أبعادها.
- 5- اختبار One Sample T-test لاختبار فرضيات الدراسة.
- 6- معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) بهدف التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

الدراسة الميدانية

فيمل يلي عرض وتحليل للبيانات التي تجمعت لدى الباحث من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية الكويتية، وذلك بهدف التعرف على مدى ادراكهم لنبود القواعد الارشادية لتطبيق معايير محاسبة الاستدامة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن

فقرات مجالات أداة الدراسة، و تم التحقق من صحة الفرضيات من خلال تطبيق اختبار (One Sample T-test) ، وفيما يلي عرض النتائج:
 أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده القابلية للتطبيق.

جدول رقم (3)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعده القابلية للتطبيق مرتبة تنازلياً

المدى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
مرتفع	0.64	4.20	1 المعرفة بالاطر المفاهيمية التي تتعلق بحاسبة الاستدامة
متوسط	0.59	3.19	2 الفهم ومعرفة معايير محاسبة الاستدامة لانواع الصناعات
متوسط	0.62	3.16	3 تحديد المواضيع والقضايا الواجب الإفصاح عنها
متوسط	0.63	3.14	4 القدرة على ربط معايير المحاسبة مع البروتوكولات التقنية
متوسط	30.7	3.11	5 ربط الأنشطة بمقاييس كل صناعه او قطاع
متوسط	0.64	3.10	6 القواعد الارشادية لمعايير محاسبة الاستدامة تخضع للاعتبارات التي تحكم الصناعة
متوسط		3.32	المجال

يظهر من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعده القابلية للتطبيق تراوحت ما بين (3.10-4.20) وبوسط حسابي كلي (3.32) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك معرفي بالاطر المفاهيمية المتعلقة بمحاسبة الاستدامة، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.20) ودرجة تقييم مرتفعة. اما القواعد الارشادية لمعايير محاسبة الاستدامة تخضع للاعتبارات التي تحكم الصناعة فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (4)

نتائج تطبيق اختبار (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبعده القابلية للتطبيق

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده القابلية للتطبيق.	3.32	9.31	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (4) أن قيمة (T) مجال ادراك المحاسبين لبعء القابلية للتطبيق بلغت (9.31) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعء القابلية للتطبيق. ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعء التوافق والمطابقة للمعايير

جدول رقم (5)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعء التوافق والمطابقة للمعايير مرتبة تنازلياً

المدى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
متوسط	0.67	3.56	1 وجوب تنفيذ معايير المحاسبة الاستدامة تعبر عن العناصر التي تعكس متطلبات المعايير
متوسط	0.65	3.53	2 هناك طرق ومنهجيات اختيارية يمكن اتباعها عن تنفيذ معايير المحاسبة الاستدامة
متوسط	0.87	3.16	3 وضوح الشروط التي يجب اتباعها حتى يكون الإفصاح متوافقاً مع معايير الصناعة المعمول بها.
متوسط	0.91	3.14	4 يتم إشارة الى المعيار الذي تم الاسترشاد به في اعداد تقارير الإفصاح عن الاستدامة
متوسط	0.63	3.12	5 يتم توجيه افصاحات للمستثمرين حول أي تعديلات او إضافات او حذف في موضوعات الإفصاح او المقاييس المرتبطة بها
متوسط	0.85	3.10	6 في حال عدم الالتزام ببند من معايير محاسبة الاستدامة فانه يتم تقديم الإفصاح المنطقي عن ذلك
متوسط	0.90	3.07	7 يتم بيان حالات عدم الالتزام بسبب ان مواضيع الإفصاح لا تتوافق مع طبيعة نشاط الشركة
متوسط	0.70	3.00	8 تفصح الشركة عن حالات تطوير المقاييس حتى تتناسب مع طبيعة النشاط بأسلوب منطقي
متوسط		3.21	المجال

يظهر من الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعء التوافق والمطابقة للمعايير تراوحت ما بين (3.00-3.56) وبوسط حسابي كلي (3.21) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان

ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بوجوب تنفيذ معايير المحاسبة الاستدامة والتعبير عن العناصر التي تعكس متطلبات المعايير، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.56) ودرجة تقييم متوسطة. اما افصاح الشركة عن حالات تطوير المقاييس حتى تتناسب مع طبيعة النشاط بأسلوب منطقي فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (6)

نتائج تطبيق اختبار (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة

للمعايير

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير.	3.21	4.57	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (6) أن قيمة (T) مجال ادراك المحاسبين لبعد القابلية للتطبيق بلغت (4.57) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة العيارية للتدرج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد التوافق والمطابقة للمعايير.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد حدود الإبلاغ.

جدول رقم (7)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد حدود الإبلاغ مرتبة تنازلياً

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1 يتم تبليغ وإيصال الإفصاحات لجميع الوحدات الرئيسية وفروعها الموحدة لأغراض التقارير المالية	3.60	0.87	متوسط
2 عدم تعديل الإفصاحات الخاصة بالكيانات الموحدة وفقاً لمصالح الأقلية	3.55	0.72	متوسط
3 استبعاد الوحدات التي ليست من ضمن حدود التقارير الواجب إيصال الإفصاح لها	3.53	0.65	متوسط
4 الإفصاح بمقدار محدد عن اثر معايير محاسبة الاستدامة على الأداء التشغيلي الحالة المالية	3.50	0.58	متوسط
5 ربط بين اعداد التقارير وتحقق شروط معايير محاسبة الاستدامة	3.43	0.82	متوسط
المجال	3.52		متوسط

يظهر من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعده حدود ابلاغ تراوحت ما بين (3.52-3.60) وبوسط حسابي كلي (3.52) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بوجوب تبليغ وايصال الافصاحات لجميع الوحدات الرئيسية وفروعها الموحدة لأغراض التقارير المالية ، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.52) ودرجة تقييم متوسطة. اما ربط بين اعداد التقارير وتحقيق شروط معايير محاسبة الاستدامة فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (8)

نتائج تطبيق (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبعده حدود الابلاغ

الفرضية	المتوسط الحسابي	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	النتيجة
لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده حدود الابلاغ.	3.52	6.86	81	0.00	قبول الفرضية بالصيغة البديلة

يظهر من الجدول رقم (6) أن قيمة (T) مجال ادراك المحاسبين لبعده حدود الابلاغ بلغت (6.86) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده حدود الابلاغ. رابعا: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعده صياغة التقارير.

جدول رقم (9)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعده صياغة التقارير مرتبة تنازلياً

المدى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
مرتفعة	0.84	4.39	1 تتوافق فترات تقارير الاستدامة مع التقارير السنوية للمنشأة
مرتفعة	0.98	4.39	2 تتوافق البيانات المالية المستخدمة في معايير محاسبة الاستدامة مع لتقارير المالية للشركة
مرتفعة	1.12	3.87	3 تتمكن الشركة من تقديم افصاحات إضافية تراها ضرورية إضافة الى افصاحاتها عن الاستدامة

4	يتم توحيد العملة كوحدة قياس الاستدامة و التقارير للبيانات المالية.	3.50	0.81	متوسطة
5	تحتوي معايير محاسبة الاستدامة على مقاييس النشاط للصناعة المصممة للمساعدة في التقييم الدقيق وقابلية مقارنة التقارير	3.49	0.76	متوسطة
6	يتم الاخذ بالاعتبار حالة عدم التأكد الناتجة عن استخدام التقنيات المستجدة في جمع وإدارة البيانات البيئية	3.34	0.96	متوسطة
7	يتم مناقشة حالات عدم التأكد المتعلقة ببيانات الإبلاغ ومستواها	3.18	0.92	متوسطة
8	يتم مناقشة استخدام التقديرات والنسب في الحالات التي تكون ضرورية ومهمة	3.18	0.67	متوسطة
9	يتم الاخذ بالاعتبار حالة عدم التأكد نتيجة الحصول على المعلومات من طرف ثالث	2.88	1.00	متوسطة
المجال		3.58		متوسطة

يظهر من الجدول رقم (9) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد صياغة التقارير تراوحت ما بين (2.88- 4.39) وبوسط حسابي كلي (3.58) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعد هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بوجوب تتوافق فترات تقارير الاستدامة مع التقارير السنوية للمنشأة، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.39) ودرجة تقييم متوسطة. اما ان يتم الاخذ بالاعتبار حالة عدم التأكد نتيجة الحصول على المعلومات من طرف ثالث فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (10)

نتاج تطبيق (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبند صياغة التقارير

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	T	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية بالصيغة البديلة	0.00	81	14.556	3.58	صياغة التقارير

يظهر من الجدول رقم (10) أن قيمة (T) للمجال الثاني من أداة الدراسة الذي يهدف للتعرف على ادراك ادراك المحاسبين لبند صياغة التقارير بلغت (14.556) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الثانية بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد صياغة التقارير.

خامساً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكد.

جدول رقم (11)

إجابات أفراد العينة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعد الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكد مرتبة تنازلياً

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1 تقدم الشركة وصف سردي للعوامل الضرورية الجوهرية لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة	4.34	0.98	مرتفع
2 تتضمن تقارير محاسبية الاستدامة وصفا للمعلومات الكمية	4.17	0.92	مرتفع
3 يتم عرض وصف سردي للحوكمة وادارة المخاطر وتقييمها والفرص المتاحة	3.98	0.77	مرتفع
4 يكون الإفصاح للمستثمرين دقيقاً وموثوقاً	3.89	0.85	مرتفع
5 وصف للنهج الاستراتيجي للشركة فيما يتعلق بالتأثيرات الفعلية والاحتملة للمخاطر والفرص ذات الصلة بموضوعات تقارير الاستدامة على أعمال المنظمة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي على المدى القصير والمتوسط والطويل	3.46	0.86	متوسط
6 هناك نظام مصمم ينفذ ويحافظ على حوكمة تطوير معلومات الاستدامة والإفصاح عنها	3.41	0.85	متوسط
7 تشارك رقابة مجلس الإدارة ، والرقابة الداخلية في الرقابة على اعدادات تقارير الاستدامة بشكل مشابه لرقابتها على التقارير المالية	3.41	0.87	متوسط
8 يتم مراجعة وتقييم الإفصاحات عن الاستدامة بشكل مستمر	3.26	0.97	متوسط

9	يتم متابعة التحديثات المرجعية حول معايير المحاسبة عن الاستدامة والتشريعات والمبادئ التوجيهية والبروتوكولات والمنشورات والمراجع الأخرى	3.24	0.95	متوسط
10	يراعى عند تنفيذ اعداد تقارير تستند لمعايير الاستدامة احتمالية رغبة الشركة في الحصول على ضمان وتأكيدات من طرف ثالث	2.84	0.94	متوسط
المجال		3.6	متوسطة	

يظهر من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات ادراك المحاسبين لبعء الحوكمة والرقابة الداخلية تراوحت ما بين (2.84-4.34) وبوسط حسابي كلي (3.6) وبدرجة متوسطة، وهذا يشير الى ان ادراكهم لهذا البعء هو متوسط، كما يتبين من الجدول ان المحاسبين لديهم ادراك بان تقدم الشركة وصف سردي للعوامل الضرورية الجوهرية لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة ، حيث كان تقييمهم لعبارتها جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.34) ودرجة تقييم متوسطة. اما ان يتم مراعاة عند تنفيذ اعداد تقارير تستند لمعايير الاستدامة احتمالية رغبة الشركة في الحصول على ضمان وتأكيدات من طرف ثالث فقد كان ادراكهم بها باقل درجة ضمن مستوى المتوسط.

جدول رقم (12) نتاج تطبيق (T-test) على مجال ادراك المحاسبين لبند الحوكمة

والرقابة الداخلية والتأكد

النتيجة	الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	T	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية بالصيغة البديلة	0.00	81	6.83	3.6	الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكد

يظهر من الجدول رقم (10) أن قيمة (T) للمجال الثاني من أداة الدراسة الذي يهدف للتعرف على ادراك المحاسبين لبند صياغة التقارير بلغت (6.83) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) والعلامة المعيارية للتدرج الخماسي (3)، وبالتالي تقبل الفرضية الرئيسية الثانية بالصيغة البديلة والتي تنص: يوجد ادراك لدى المحاسبين لبعء الحوكمة والرقابة الداخلية والتأكد.

النتائج والتوصيات

النتائج

- بينت نتائج الدراسة ان هناك ادراك لدى المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بارشادات تنفيذ معايير محاسبة الاستدامة، الا ان هذا الادراك كان بدرجة متوسطة بشكل عام.
- كانت إرشادات تنفيذ معايير محاسبة الاستدامة المتعلقة بالحوكمة والرقابة الداخلية والتأكيد الأكثر إدراكا لدى المحاسبين، تلاها إرشادات صياغة التقارير في المرتبة الثانية، ثم إرشادات حدود الإبلاغ، ثم القابلية للتطبيق، واخيرا التوافق والمطابقة للمعايير والتي كانت الأقل إدراكا.
- أظهرت النتائج انه تتوافق فترات تقارير الاستدامة مع فترات التقارير السنوية للمنشأة، كما تتوافق البيانات المالية المستخدمة في معايير محاسبة الاستدامة مع للتقارير المالية للشركة، وتتمكن الشركة من تقديم افصاحات إضافية تراها ضرورية إضافة الى افصاحاتها عن الاستدامة
- بينت النتائج ان المحاسبين في الشركات الصناعية الكويتية لديهم المعرفة بالاطر المفاهيمية التي تتعلق بمحاسبة الاستدامة و يقدمون وصف سردي للعوامل الضرورية الجوهرية لضمان اكتمال البيانات المبلغ عنها ودقتها وقابليتها للمقارنة ، وتتضمن تقارير محاسبة الاستدامة الصادرة عنها وصفا للمعلومات الكمية، كما يتم عرض وصف سردي للحوكمة وادارة المخاطر وتقييمها والفرص المتاحة.

التوصيات

- حت الإدارات العليا في الشركات الصناعية المساهمة الكويتية بالاهتمام بتحسين ادراك وفهم المحاسبين للارشادات المتعلقة بمعايير ممارسة محاسبة الاستدامة ، وذلك من خلال عقد الدورات والندوات المتخصصة في هذا المجال.
- ان تدعم الإدارة العليا جهود ومبادرات محاسبة الاستدامة، كتبني معايير محاسبة الاستدامة في عملها، وعدم الاقتصار على التقارير المالية التقليدية.
- ان يقوم المحاسبين بمتابعة النشرات الحديثة التي تصدر من الجهات والمنظمات المهنية المتخصصة والعالية في مجال محاسبة الاستدامة لتحسين ادراكهم ومعرفتهم في هذا المجال.

المراجع العلمية

- البقمي، متعب والبشتاوي، سليمان.(2014). واقع الحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (6)، العدد(8)، ص ص 455-472.
- الحاج، وفاء عمر (2017). الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة واثره على تقويم أداء المنشآت، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، (29)8.
- الحسن، عائدة .(2015). "التكنولوجيا مرتكز أساسي في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد (13).
- حسن، كمال عبدالسلام إبراهيم، آفاق ذنون، إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد (2017). محددات الإفصاح الإختياري عن تقارير الاستدامة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 41 (1).
- سدر، زياد (2020) مدى الاعتماد على الدليل الإرشادي في الإفصاح حول تقارير الاستدامة في الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، الأردن.
- يعقوب، ابتهاج وعباس، زينة.(2019). الجامعة المستدامة خارطة الطريق لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد (3)، العدد(8).
- Global Reporting Initiative.(2016). **Reporting Principles and Standards Disclosures**, available at: <https://www.globalreporting.org/20/6/2020> ,11:00 am.
- Global Reporting Initiative.(2020) . <https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/standards-interpretations/>
- Gurtvish, Natalj & Sidorova, Inna (2012). Survey of sustainability reporting integrated into annual reports of

Estonian companies for the years 2007-2010: based on companies listed on Tallinn Stock Exchange as of October 2011. *Procedia Economics and Finance*, 2, 26-34.

- Hughen, Linda & Lulseged, Ayalew & Upton, David R. (2014). Improving Stakeholder Value through Sustainability and Integrated Reporting. *The CPA Journal*, 84(3), 54-61.
- Leung, T.C.H. and Gray, R. (2016), "Social responsibility disclosure in the international gambling industry: a **research note**", **Meditari Accountancy Research**, Vol. 24 No. 1, pp. 73-90.
- Leung, T.C.H. and Gray, R. (2016), "Social responsibility disclosure in the international gambling industry: a research note", *Meditari Accountancy Research*, Vol. 24 No. 1, pp. 73-90.
- Montiel ,Ivan & Delgado-Ceballos, Javier (2014), Defining and Measuring Corporate Sustainability: are We There Yet?, *Organization & Environment*, Vol. 27, NO.4.p.p 113-139.
- Sekaran, Uma. Bougie, Roger (2016) *Research methods for business: A skill building approach*. 7th Edition New York: John Wiley & Sons Inc.
- Sustainability Accounting Standards Board
<https://www.sasb.org/wp-content/uploads/2018/11/SASB-Standards-Application-Guidance-2018-10.pdf>

دور التسويق الفيروسي في انتشار السلع المقلدة

دراسة حالة طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات

The role of viral marketing in the spread of counterfeit goods

A case study of students of the Community College of Khamis Mushayt –
Female Section

(بحث في إدارة الأعمال – التسويق)

د: رقية محمد محمد أحمد كرات

جامعة الملك خالد- كلية المجتمع للبنات بخميس مشيط – قسم العلوم الادارية وتقنياتها

المملكة العربية السعودية

تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد علي دعمها الإداري

والفني لهذا البحث

ملخص الدراسة

استند ظهور مفهوم التسويق الفيروسي على استخدام الكلمة المنطوقة في تنفيذ الأنشطة التسويقية بالاعتماد على الانترنت والاتصال بمواقع الافراد، ونجد أنه يؤثر تأثيرا مباشرا على انتشار السلع المقلدة لذلك الأمر بالغ الأهمية وذو تأثير مباشر علي حياة المستهلك وكذلك للإضافة العلمية مكتبة جامعة الملك خالد واثراء حركة البحث العلمي الذي تسعى الجامعة الي رفع حصيلته من خلال جهود الباحثين. وقد هدفت الدراسة الى التعرف على أثر التسويق الفيروسي علي انتشار السلع المقلدة وتحديد الآثار السلبية للسلع المقلدة على المستهلك . بالنسبة لِمجتمع الدراسة (عدد الطالبات لهذا الفصل الدراسي 1423 وعينة الدراسة 278) و تشير قيمة اختبار KMO أنها بلغت (0.884) وفقا لقاعدة (Kaiser, 1974) والتي تنص على أن الحد الأدنى المقبول لقيمة KMO يجب ان يفوق (0.5) فانه يتضح بأن القيمة المستخرجة لمعامل اختبار KMO هي اكبر من القيمة المحددة وبذلك فإن حجم العينة يعتبر كافيا وملائما للدراسة، ولقياس صدق وثبات الاستبانة تمت مراعاة جميع الجوانب الأساسية

في صياغة الاسئلة لتحقيق الترابط بين الابعاد المختلفة ومن ثم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين بغرض التأكد من الصدق البنائي كما استخدمت الباحثة للتحقق من ثبات استبانة الدراسة معامل الفا كرونباخ وقد اسفرت النتائج ان جميع المعاملات دالة احصائيا، وكذلك تبين معاملات الفا كرونباخ أن قيم الفا كرونباخ لجميع عبارات محور (الاستبيان) اكبر من (70%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفا كرونباخ للمقياس الكلى (0.893) اي (89%) وهو ثبات مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الاستبيان تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. Hair et al. (2010) حددت قيمة 0.70 للحد الأدنى من معامل Cronbach قد تكون مقبولة بقيمة 0,60 كما أجريت الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية ونتج عن الدراسة أنه يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي على انتشار السلع المقلدة، وايضا يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي على الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة وأهم التوصيات تضمنين التسويق الفيروسي في منهج التسويق بجامعة الملك خالد .
تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد علي دعمها الإداري والفني لهذا البحث

المصادقية الأحصائية	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.893	10

الكلمات المفتاحية : التسويق الفيروسي ، السلع المقلدة ، الغش التجاري ، أنواع التسويق الفيروسي ، جامعة الملك خالد.

ABSTRACT

The emergence of the concept of viral marketing was based on the use of the spoken word in carrying out marketing activities using the Internet and contacting individual sites. It also directly affects the spread of counterfeit goods for that matter, which is very important and has a direct impact on the life of the consumer, as well as the scientific addition of the King Khalid University Library and the enrichment of the scientific research movement that The university seeks to raise its proceeds through the efforts of researchers. The study aimed to identify the impact of viral marketing on the spread of counterfeit goods and to determine the negative effects of counterfeit goods on the consumer. With regard to the study community (the number of female students for this semester 1423 and the study sample 278) and the value of the KMO test indicates that it reached (0.884) according to the rule (Kaiser, 1974) which states that the acceptable minimum for the value of KMO must exceed (0.5), it is clear that the extracted value For the KMO test lab is greater than the specified value and thus the sample size is sufficient and appropriate for the study, and to measure the validity and consistency of the questionnaire, all the basic aspects in formulating the questions were taken into consideration to achieve interconnection between the different dimensions and then the questionnaire was presented to a number of arbitrators with a view to ascertain the structural honesty as used by the researcher To verify the stability of r resolution The index of the alpha-Cronbach parameter is set, and the results have shown that all the parameters are statistically significant, and the alpha-Cronbach coefficients also show that the values of alpha-Cronbach for all phrases (the questionnaire) are greater than (70%), and these values mean the availability of a high degree of internal stability for all phrases, whether that For each phrase separately or at the level of all the scale statements, the value of the Cronbach's ratios of the total scale reached (0.893), i.e. (89%), which is very high, and then it can be said that the measures that the study relied on to measure the questionnaire statements have the internal stability of their terms, which enables us to depend On these answers in achieving the goals of the study and solved For its results, Hair et al (2010) determined a value of 0.70 for the minimum Cronbach coefficient that might be acceptable at a value of 0.60 As the study was conducted in the field of social sciences and the study resulted in a significant effect at the level of significance (0.05) of viral marketing on commodity proliferation Counterfeiting). Also, there is a significant effect at the significance level (0.05) of viral marketing on the damages resulting from the spread of counterfeit goods. The most important recommendations include the inclusion of viral marketing in the marketing approach at King Khalid University.

Key words: viral marketing, counterfeit goods, commercial fraud, types of viral marketing, King Khalid University

المقدمة :

يلاحظ المستهلك في حياته اليومية وجود وانتشار البضائع المقلدة والتي عادة ما تكون رديئة تأتي من مناشئ مختلفة من العالم، وانتشار هذه البضائع المزورة بأثارها السلبية الكبيرة على البيئة والصحة والاقتصاد تعتبر معضلة اقتصادية سياسية واجتماعية في ظل عدم مبالاة التجار بحجم الضرر الذي يلحق بالمستهلك من جراء استخدام هذه السلع نظرا الى ان الهدف الالهم لهؤلاء تحقيق اقصى حد ممكن من الربح، من خلال التركيز على نقطة ضعف المستهلك وهو التوفير المادي ، وتؤثر هذه البضائع المغشوشة على الصناعات المحلية لكثرة تواجدها ورخص اسعارها مما تشكل عاملا مدمرا للاقتصاد الوطني وفعل يساند الجريمة المنظمة والأنشطة غير القانونية بشكل مباشر وما يفاقم المشكلة انتشار ترويج هذه السلع المقلدة من خلال التسويق الفيروسي .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في التسويق الفيروسي الذي يخترق حياة المستهلك دون استئذان والذي صار مألوا اليوم حيث يجد المستهلك على بريده الإلكتروني رسائل تتضمن وصلات إخبارية لخدمة أو منتج مقلد، دون أن تكون له علاقة سابقة بالمرسل .وإذا حاول قراءة مقال أو خبر يعترضه مقطع فيديو، يرجوه أن يمنحه دقيقة للمشاهدة. وهذه السلع المقلدة تمثل الغش التجاري الذي بدأ يشكل مصدر خطورة على حياة الإنسان وبخاصة عندما بدأ يتحرك ناحية الترويج للعقاقير والأدوية في المجالات الطبية المتخصصة التي تكاد لا تخلو من تضليل أو عدم الدقة العلمية. عليه لتلخيص المشكلة لابد من الاجابة على التساؤلات الآتية :

- ما مدى مساهمة التسويق الفيروسي في انتشار السلع المقلدة؟
- ما مدى اضرار انتشار السلع المقلدة؟

أهداف الدراسة : (Objectives) :

- 1- التعرف على أثر التسويق الفيروسي علي انتشار السلع المقلدة .
- 2- تحديد الآثار السلبية لسلع المقلدة على المستهلك .
- 3- تحديد المشكلات المترتبة علي التسويق الفيروسي .

أهمية الدراسة :

هناك أهمية بالغة لهذا لدراسة حيث أن التسويق الفيروسي ذو تأثير مباشر على انتشار السلع المقلدة كون الأمر بالغ الأهمية وذو تأثير مباشر علي حياة المستهلك وكذلك للإضافة العلمية لمكتبة جامعة الملك خالد واثراء حركة البحث العلمي الذي تسعى الجامعة الي رفع حصيلته من خلال جهود الباحثين في الموضوعات الجديدة والهادفة الي حل مشكلات اجتماعية ماثلة .

فروض الدراسة :

1- يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي على انتشار السلع المقلدة.

2- يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي على الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة.

حدود الدراسة:

حدود زمانية ومكانية : طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1440-1441 الموافق 2019-2020م على طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط - شطر الطالبات بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية .
محددات الدراسة: اقتصرت الدراسة على إجابات مفرذات العينة في هذه الدراسة هن طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط - شطر الطالبات بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية نسبة لاهتمامهن بالتسويق الالكتروني وبالتالي فإن الدراسة مستندة على إجابات مفرذات العينة على أسئلة الاستبانة المعدة لهذا الغرض وان إجاباتهن تعكس حقيقة آرائهن تجاه القضايا والمجالات محور البحث.

مفهوم التسويق الفيروسي : (Jurvetson,2000)هي تقنية تسويقية تستغل الشبكات الاجتماعية القائمة للترويج للعلامات التجارية أو تحقيق أهداف ترويجية أخرى، وذلك اعتماداً على عملية التناسخ الفيروسي بما يشبه تناسخ الفيروسات في المجال الحيوي وفي عالم الحاسوب والإنترنت. حيث يقوم من يستلم الإعلان بتمريره طواعية إلى جميع من يعرفهم لما يجد فيه من تميز، للتسويق الفيروسي جذور فيما يسمى التسويق بالكلام لكن حضوره الفعلي الآن يتم من خلال الإنترنت وعالم الرسائل

القصيرة ولو بشكل محدود. وهو رخيص الكلفة نسبة للأنواع الأخرى من التسويق، قد يتخذ التسويق الفيروسي شكل مقطع فيديو، أو ألعاب تفاعلية، كتب إلكترونية، أو صور وحتى رسائل قصيرة يقوم كل من يتسلمها بإعادة إرسالها إلى كل مع يعرفهم وهكذا تتسارع عملية النسخ ويتحقق الهدف. قام صاحب إحدى الشركات الرأسمالية (DFJ) بتمويل خدمة البريد الإلكتروني المجانية (هوتميل) وقد اندمج معه بالفكرة (جاء سميث) واقترح إضافة رسالة إعلانية في أسفل كل (هوتميل) خارج. وكان كل من يستلم تلك الرسالة يحصل على جهاز البريد الإلكتروني المجاني وقام المستلمين بإرسال الرسالة الإعلانية إلى الأقرباء والأصدقاء. ووصل المشاركون في الهوتميل سنة 1997 حوالي عشر مليون مستخدم. وبعدها قامت شركة مايكروسوفت بشراء الهوتميل ب(400) مليون دولار في سنة 1997، واستعملت الرسالة ذاتها (احصل على بريدك الإلكتروني المجاني في الهوتميل) في أسفل كل إرسال بريد إلكتروني وارتبط المستخدمون بمستعملي الويب الآخرين خارج نطاق مدينتهم أو بلدهم الأصلي). (Tschong, 1998, 5-6). وكان لانتشار الهوتميل في بداية الأمر شيئاً بسيطاً وعرضياً ثم بدا ذلك أكثر من مجرد البريد الإلكتروني المستخدم كثيرا حول العالم فالسويد والهند كانت تخصص فيها ميزانية الإعلان للهوتميل تقدر بحوالي (50.000) دولار خلال (18) شهر و12 مليون مستخدم أصبحوا مشتركين في الهوتميل. وهكذا بدا الهوتميل بالانتشار السريع والنجاح وقد يعود ذلك إلى إعلان البريد المجاني والمرسل بصدق من شخص لآخر. كما أن خدمات (جونو) على الانترنت وصلت إلى (20) مليون دولار من الإعلان. (Jurvetson, 2000).

وايضا يعرف التسويق الفيروسي بأنه الاستراتيجية التي تُشجَعُ الأفرادَ لنقل وتسويق رسالة إلى الآخرين وخلق الإمكانية للنمو بمعدل متزايد في عرض الرسالة والتأثير. مثل الفيروسات وهو يُدعى التسويق الفيروسي.

أنواع التسويق الفيروسي: (صادق، 2008) يصنف (التسويق الفيروسي إلى نوعين رئيسيين هما: التسويق الفيروسي النشط. التسويق الفيروسي غير النشط) عديم الاحتكاك).

حيث نجد ان كلا النوعين يعكسان إشكال مختلفة من الكلمة المنطوقة (التسويق

بالكلام)

1.التسويق الفيروسي النشيط: يقصد به ارتباط الكلام التقليدي والمنقول مباشرة لان المستخدم اشترك وبشكل شخصي في عملية كسب مستخدمين أو زبائن جدد. حيث يعمل هذا النوع من التسويق على تشجيع الأفراد والأصدقاء والأقارب والمعارف وبشكل نشيط على استخدام المنتج ويشجعهم ويوجههم في ذات الوقت على موقع ويب الشركة حيث تكون هذه الخدمة مجانية، حيث لا يمكن تحميلها من الشركة مباشرة بقدر ما يمكن تحميله من موقع الشركة، السمة الأخرى للتسويق الفيروسي النشيط هي التسويق والترويج أي مشاركة الأفراد المستخدمين وبشكل مباشر ونشيط في موضوع الإعلان والترويج له ومن خلال وصلات أو روابط مع الشركة أي مواقع الويب الشخصية للمستخدمين في التفاعل والتعامل مع الإعلانات في الشركة وذلك بغرض تقديم خدمة مفضلة للزبائن والمستخدمين، وقد تخصص جوائز للمستخدمين النشطين والمشارك بشكل نشيط وفعال، مثل قيام الخطوط الجوية الأمريكية بإرسال رسائل بريدية الكترونية الى الزبائن المسجلين تعلمهم عن الرحلات المنخفضة الأسعار وهذه لا تعد صفقة بين المستخدم والمجهز بقدر ما هي تفاعل على المدى البعيد بينهما.

2.التسويق الفيروسي غير النشيط(عديم الاحتكاك): عند مقارنته مع التسويق الفيروسي النشيط فإنه لا يتطلب اشتراك المستخدم بشكل نشيط أو فعال في نشر المعلومات حول منتج أو موقع ما، حيث يقوم المنتج الرئيسي بإرسال رسالة آلية أو رسالة ترويجية إلى المستخدم أو المستلم للرسالة، وخير مثال على هذا النوع من التسويق الفيروسي هو (الهوتميل)حيث تنشر رسائل وإعلانات على الهوتميل آليا،وهنا يكون الدخول للأسواق آليا دون وجود احتكاك مباشر. حيث تكون الغاية الأساسية في هذا النوع من التسويق الفيروسي هو تقليل الاحتكاك قدر المستطاع في بداية الحملة التسويقية الفيروسية أو الانتشار الفيروسي.

فوائد التسويق الفيروسي : النتيجة الأكيدة التي يمكن الوصول إليها من وراء

اعتماد هذه التقنية كأحد تقنيات التسويق هي انتشار اكبر على شبكة الإنترنت مما

يعني:

- التعريف بموضوع المادة المقدمة بمعنى آخر تعتبر هذه التقنية إحدى وسائل الدعاية والترويج للموقع.

- حصول الموقع على بعض الروابط الخارجية التي تشير إليه من قبل المواقع الأخرى إما كتزكية وإشادة بالقيمة المعرفية التي يطرحها أو كروابط خارجية ، وفي جميع هذه الأحوال فإن هذه الروابط تعتبر إضافة كبيرة للموقع للحصول على ترتيب جيد في محركات البحث.

- زيادة عدد الزوار الراغبين في الاطلاع على مزيد من المعلومات.
كذلك من منافع التسويق الفيروسي:

- المبيعات المتزايدة ، توليد إشارات مستهدفة ، بناء قوائم بريدية إلكترونية .

الأسباب اللوجستكية : يعمل في وسط معلومات، مستوى منخفض من توزيع الكلفة أو لا توجد أصلاً أسهل للمُستلم، أرشيف دائم وباستمرار، القدرة على الربط أو الاتصال المباشر، الاستخدام المتقاطع أي الاتصال بأكثر من مصدر في آن واحد.

أما المنافع المباشرة للتسويق الفيروسي على الانترنت فهي:
جمهور واسع ومختلف، زبائن في أماكن جغرافية متباعدة.

أهداف التسويق الفيروسي: من الأهداف الأساسية للتسويق الفيروسي هو الوصول إلى الزبائن المحتملين بالسرعة الممكنة وبالكلفة المنخفضة ،ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال استعمال الكلمة المنطوقة، أو بالانتشار للرسالة الفيروسية ، وبدون وجود كلفة للمسوق في مثل هذه الحالات ويمكن الوصول إلى زبائن مستقبليون محليون وإقليميون، عالميون ،وهناك عناصر رئيسية مسؤولة عن انتشار واسع للمنتج ومنها وبشكل أساسي قيمة المنتج التي تزيد من الرغبة في الاتصال ونشر الرسالة الفيروسية ، إن الهدف الأكثر أهمية للتسويق الفيروسي هو أن يجعل الاتصال بأكبر قدر ممكن من الزبائن المحتملين والذين لهم أعمال تجارية، ومن الأهداف الأساسية للتسويق الفيروسي، أهداف اقتصادية وأخرى غير اقتصادية وبالرغم من أن الأهداف غير الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً الأهمية في بداية الحملة التسويقية ومن تلك الأهداف غير الاقتصادية: (Fritz, 2004)

1. الحصول على الزبائن .

2. رضا الزبائن.

3. ولاء الزبائن.

4. درجة الشهرة أو السمعة.

ويكمن هدف التسويق الفيروسي في إحياء علامة تجارية ما، هذا ما فعلته شركة «سوني» في إيطاليا. إذ إنها أنشأت بوابة إلكترونية مفتوحة لجميع زوار الإنترنت الذين يمكنهم إرسال ملفات الفيديو والتعليق عليها والردودشة مع الآخرين. هكذا، استطاعت «سوني» في سبعة أسابيع فقط، خصصتها لترويج مشغل الموسيقى «سوني ولكمان» (Sony Walkman)، استقطاب أكثر من 130 ألف زائر.

أما ملفات الفيديو المتعلقة بهذا المنتج الموسيقي، وكل ما يحيط به من معلومات وتفسيرات وتعليقات شخصية شوهدت على الإنترنت أكثر من 662 ألف مرة.

عناصر المزيج التسويقي الفيروسي: (سلامة، 2007)

1. المنتج: المنتجات التي يمكن أن توزع على سطح الانترنت هي ليست بسلع مادية بحتة مثل السيارات والبيوت والمكائن ومكتب الأثاث وغيرها فقد تحتاج هذه إلى جهود شخصية للبحث عنها، ومن المنتجات التي تناسب التسويق الفيروسي هي الكتب والأقراص المدمجة، منتجات الحاسوب، برامج الحاسوب وكالات السفر، وغيرها من تشكيلة المنتجات التي تستلم وترسل المعلومات بسهولة عبر الانترنت مثل: - حزمة البرامج للمجهزين- البرامج التي تسمح للمستخدمين بتكوين موقع ويبهم الخاص.

-منتجات البنية التحتية والمسارات والبوابات.

-حزمة برامج المستخدمين-برامج تصفح-برنامج مضاد للفيروسات.

-أنظمة دعم وإسناد مزود من قبل مزود خدمات الانترنت-بنوك معلومات- مكائن بحث.

وقديتم تطوير المنتج بالاشتراك النشط مع مستخدمي الانترنت. وبإعطاء الرد الايجابي من قبل الزبائن عن المنتجات أو الخدمات.

2.السعر: انجذاب انتباه الزبائن تجاه برامج التسويق الفيروسي يعطي ردا ايجابيا تجاه المنتجات

أو الخدمات أعلى أو اقل على مادة البيع، على أية حال فان مسوقو الانترنت يعرضون للزبائن المحتملين منتجات مجانية وهذه الاستراتيجية قد تغطي بخطوتين أولها البرامج المجانية التي تحمل وتباعا تشجع الزبائن لنقل الأخبار إلى الآخرين أي تكوين قاعدة

زبائن واسعة يمكن أن تنجز بسرعة مع ربط الشبكات والبرامج التي تعطى للحصول على المنتجات والخدمات المجانية وتجلب انتباه الزبائن المحتملين وتتضمن الخطوة الثانية توليد دخل بالخدمة المكتملة كالتقوية المضافة للمنتجات ، حيث أن المنتج المجاني سيفري الزبون بالعودة إلى الموقع ومشاهدة منتجات أخرى متوفرة، حيث أن سعر المنتج المعروض في الموقع لا يلعب دورا مهما في الهدف الأساسي من التسويق الفيروسي ولكن الغاية والتركيز يكون في الحصول والوصول إلى الزبائن.

3. المكان : يحدث التسويق الفيروسي في الانترنت، حيث أن الاتصالات والتجارة تحدثان في السوق الافتراضية، والسوق الالكتروني سوق مفتوح حيث يستطيع أي شخص الوصول إليه والاشتراك فيه، وبكلفة قليلة ولهذا يعد السوق الافتراضي المكان الجذاب للمجهز وللمورد والمستلم، حيث يتم التعامل مع السوق الافتراضي بالحاسوب والتقنيات.

4. الترويج : في التسويق الفيروسي يلعب الزبون دورا أساسيا في عملية الترويج للمنتج أو الخدمة وأيضا الزبائن الجدد الحاصلون على المنتج أو الخدمة، حيث يعمل الترويج على عرض الأشياء باكتشافات مفيدة مثل برامج للاتصال وغيرها. حيث أن في عملية التسويق الفيروسي الزبون يسيطر على دور الوسيط والموزع للمنتجات والخدمات وهنا يحصل على المنافع إذا كان لهذا المنتج زبائن أكثر.

استراتيجية التسويق الفيروسي: (الصميدعي 2007 ص 19)

الاستراتيجية هي الوسيلة المستخدمة للوصول الى الغايات و الاهداف وتمثل خطة موحدة تغطي جميع أنشطة المنظمة. وان هذه الاستراتيجية تختلف باختلاف المنتجات , الاسواق المستهدفة , الوسائل المستخدمة لتنفيذ الأنشطة وغيرها من العوامل وبشكل عام فان استراتيجية التسويق الفيروسي تصنف الى

1 . استراتيجية التكامل المنخفض: تعتمد على اعادة نشر الرسالة التي يستلمها المستهلك على موقعه من خلال الضغط على الرسالة المرسله ويحصل المرسل على مكافئة من الموقع الالكتروني المرسل للرسالة و تستخدم هذه الاستراتيجية لنشر تشكيلة واسعة من المنتجات التي تتعامل بها منظمات الانترنت ولقد حقق موقع الـ (hotmail) نجاحا كبيرا و انتشار واسع من خلال استخدام هذه الاستراتيجية.

2. استراتيجية التكامل المرتفع: تعتمد هذه الاستراتيجية من خلال اعلام مستخدميها بوجود زملائهم المسجلين على قوائم المرسلات فكلما كان عدد المستخدمين الذين يشجعهم المستخدم لاستخدام الموقع الالكتروني يحصلون على مزايا اكثر سوف يحفظون لنشر الرسالة .

أضرار التسويق الفيروسي : (ابو فارة، 2008، ص502)

- 1- التسويق الفيروسي اكثر جدلا من التسويق التقليدي لأنه يمكن ان يخلق اثر سلبي تجاه المنتج يصعب معالجته لسرعة انتشاره بين الافراد .
- 2- الدخول الى مواقع الاخرين بشكل غير شرعي وعدوانية بهدف اشاعة الرسالة .
- 3- استخدام الرسائل التي قد تضعف ثقة الافراد.
- 4- عدم حساب المسوق لكيفية تأثير أصحاب المواقع المستهدفة على صنف المنتج مما يعرض الصنف الى مشاكل تسويقية .
- 5- الافراد قد يعدلون الرسالة او يضيفون اليها مما يؤدي الى تغيير الصنف بالشكل الذي لا يرغب به المرسل.

مفهوم السلع المقلدة والغش التجاري والالتزامات وحقوق التاجر

(وزارة التجارة والاستثمار <https://mci.gov.sa/ar/eservices/Pages/default.aspx>)

مفهوم السلع المقلدة والغش التجاري والالتزامات

المنتج المغشوش هو كل منتج دخل عليه تغيير أو عبث، غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة

وكذلك هو المنتج الفاسد وغير الصالح للاستعمال أو الاستهلاك الآدمي أو الحيواني، المنتهية فترة صلاحيته المدونة عليه ، أما الغش التجاري فهو إذا ظهر علي المنتج مظاهر الفساد أو التلف ،والغش التجاري يحدث إذا تغيرت خواصه الطبيعية أو مكوناته من حيث الشكل أو اللون أو الطعم أو الرائحة أو اذا احتوى المنتج على الديدان أو اليرقات أو الحشرات، أو ظهور نتيجة فحص المنتج بعدم الصلاحية. ويتحقق الخداع في المنتج بوصفه أو عرضه أو تسويقه بمعلومات كاذبة أو خادعة أو مضللة بما يخالف حقيقته ومصدره ، وكميته ، ووزنه ، وكيله ، ومقياسه ، وطاقته ، وعيابه .

جريمة الخداع والغش التجاري وتعني (لطروش ، 2014)

اظهار الشيء او المنتج بمظهر يخالف الحقيقة و الواقع بما يؤدي لا محالة الى ايقاع المستهلك في الغلط حول طبيعة المنتج مما يشكل جريمة الخداع من قبل العون الاقتصادي ، وبالتالي يتحقق الخداع بإيهام المستهلك بان المنتج يحتوي على بعض المزايا و الصفات وهو في الحقيقة عكس ذلك كأن يكون المنتج مقلد او به عيب من شأنه التأثير على أمن وسلامة المستهلك .

منهج البحث :

المنهج الوصفي التحليلي والأداة هي الاستبيان ومدعومة بالملاحظة

مجتمع الدراسة :

طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط بجامعة الملك خالد (1423 طالبة)

عينة البحث :

عينة عشوائية من طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط (278 طالبة)

أداة الدراسة :

الاستبيان

العلاقة بين فرضيات البحث والدراسات السابقة :

1-دراسة (ردينة عثمان يوسف 2009 ، ص2) ، قياس اثر التسويق الفيروسي على قرار الشراء ، جامعة الزرقاء الخاصة / الاردن، ان البحوث والدراسات التي تناولت التسويق الفيروسي قليلة جدا وعلى الاخص من قبل المؤسسات البحثية في الدول العربية. الامر الذي استوجب منا الاهتمام بهذا المفهوم. من خلال التطرق لأهم المحاور الاساسية التي تشكل الاطار المفهومي والفلسفي لهذا المفهوم واجراء دراسة ميدانية أيضا من خلال تصميم استبانة يتم توزيعها على عينة من مستخدمي شبكة الانترنت من طلبة قسم التسويق في جامعتي الزرقاء الخاصة والزيتونة الخاصة مكونة من (98) طالب موزعه (52) طالب من جامعة الزيتونة و (46) طالب من جامعة الزرقاء .

اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة أن هناك تأثير وعلاقة للتسويق الفيروسي على قرار شراء المستهلك. يوجد تشابه بين هذه الدراسة والبحث الحالي لان مفردات

العينة أجبين بالموافقة التامة على استخدام التسويق الفيروسي في الحصول على احتياجاتهم من المنتجات المختلفة .

2- دراسة (سعودي، 2015) ، مدى تأثير خصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كل من خصائص المنتج والمتمثلة في مختلف أبعاد الخطر المدرك، وخصائص مصدر الكلمة المنطوقة وهي: الخبرة وقيادة الرأي التشابه وقوة العالقة بين مصدر تلقي الكلمة المنطوقة على مدركات المستقبل لتأثير الكلمة المنطوقة، إضافة إلى استكشاف دورها في تقييم العملاء لخدمات الهاتف النقال في الجزائر. كما سلطت هذه الدراسة الضوء على دور الخطر المدرك في التعديل من تأثير خصائص مصدر الكلمة المنطوقة على التنبؤ بسلوك البقاء أو التحول عن مقدم الخدمة. من جانب آخر حاولت الدراسة إبراز ترتيب خدمات المتعاملين الثالثة للهاتف النقال: موبيليس وجازي وأوريديو من منظور العملاء، وما إذا كان للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة تأثير على كل من مدركات مستقبل الكلمة المنطوقة وتقييم خدمة الهاتف النقال.

أظهرت نتائج الدراسة أن خبرة مصدر الكلمة المنطوقة هي الأكثر تأثيراً على مدركات المستقبل، وعلى تقييم خدمة الهاتف النقال في الجزائر، وتأتي بعدها قوة العالقة، كما أن الخطر المدرك يلعب دوراً مهماً في هذا التأثير. أيضاً أشارت النتائج بأنه على المستوى الإجمالي فإن خدمة الهاتف النقال في الجزائر سيئة، غير أن المتعامل موبيليس كان الأسوأ من حيث الخدمة المقدمة للعملاء مقارنة بالمتعاملين جازي وأوريديو. كما بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية سواء في مدركات مستقبل الكلمة المنطوقة أو في تقييم الخدمة تعزى للمتغيرات الديموغرافية، لكن المستوى التعليمي أثر على تقييم خدمة الهاتف النقال في الجزائر.

3- دراسة (جميل ، وصالح ، 2017) ممارسات الخداع التسويقي وتأثيرها في السلوك الشرائي للمستهلك : دراسة استطلاعية لعينة من المستهلكين في أسواق بغداد التجارية ، ربط البحث الحالي بين متغيرين أساسيين ذات أهمية كبيرة في المجال التسويقي، ألا وهما (الخداع التسويقي والسلوك الشرائي للمستهلك)، ويسعى البحث إلى الوقوف على تأثير الخداع التسويقي في السلوك الشرائي للمستهلك في عينة من أسواق بغداد التجارية، وتمثلت مشكلة البحث بمجموعة من التساؤلات عن طبيعة العلاقة والتأثير

بين المتغير المستقل (الخداع التسويقي) والمتغير التابع (السلوك الشرائي للمستهلك)، وتضمن البحث فرضيتان أساسيتان وانبثق منها أربع فرضيات فرعية لكل منها أخضعت لاختبارات إحصائية. وقد أجري البحث على عينة عشوائية ضمت 289 مستهلك موزعة على سبعة مجتمعات تسويقية، وكانت الاستبانة الأداة الرئيسة في جمع البيانات والمعلومات، ولأجل تحليل البيانات استعملت العديد من الأساليب الإحصائية منها الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط البسيط ومعادلة الانحدار الخطي البسيط واختبار (t) واختبار (f). وقد كانت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرات البحث، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن ممارسات الخداع التسويقي هي ذات أصول قديمة وتمارس منذ فترة ليست بالقليلة، وإن أغلب الدول وضعت التشريعات والقوانين التي تحد من هذه الممارسات والتي تحمي سلامة المستهلك وحقوقه في الحصول على منتجات آمنة، وأن هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية للخداع في التوزيع على السلوك الشرائي للمستهلك. أما أبرز التوصيات فكان أهمها يجب على الجهات الرسمية معالجة التشريعات القانونية التي تحمي المستهلك والعمل على تطويرها من أجل الحد من أو تقليل ظاهرة الخداع التسويقي والحفاظ على سلامة المستهلكين، توجيه الاهتمام إلى الطبقة ذات الثقافة المحدودة ومحاولة نشر ثقافة الاستخدام للمنتجات وكيفية التأكد من سلامة المنتجات التي يستهلكونها، وفضلا عن حث الدارسين والباحثين بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تتعلق بظاهرة الخداع وأخذ ممارسات أخرى للخداع التسويقي. اتفق البحث الحالي مع هذه الدراسة في حدوث أضرار من التسويق الفيروسي

تحليل البيانات (التسويق الفيروسي والسلع المقلدة) فيما يلي اختبار فروض البحث التالية : التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي

للتأكد من صلاحية النموذج تم استخدام كل من برنامج (SPSS V 25) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي وبرنامج (AMOS 25) لإجراء التحليل العاملي التوكيدي لـ (دور التسويق الفيروسي في انتشار السلع المقلدة دراسة حالة طالبات كلية المجتمع بخميس مشيط - شطر الطالبات) حيث تم إعطاء كل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس كل متغير في الاستبانة معاملات تشعب حيث احتوت

الاستبانة على (عبارة) تم استخدام طريقة المكونات الأساسية وطريقة تدوير العوامل من اجل تحديد معاملات التشعب وتم حذف العبارات التي يقل عن 0.5 (عماد وآخرون 2020) حيث تم استخدام (KMO) لاختبار كفاية العينة المأخوذة في تفسير الظاهرة المدروسة واقل قيمة لكفاية قبول نتائج التحليل هي 0.6 و اجراء اختبار (Bsrlett) بوصفه مؤشر للعلاقة بين المتغيرات اذا يجب ان تكون قيمته دالة عند مستوي معنويه اقل من (0.05) وتم الاعتماد علي مؤشرات جودة المطابقة بغرض التاكيد من سلامة التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الدراسة حيث تظهر هذه المؤشرات في شكل اختبار الفروض ونتائج التحليل الاستكشافي في الجدول(1) التالي

1	2	3
.752		تجذبني العروض المجانية المقدمة في الإعلان الفيروسي
.628		يوفر لي التسويق الفيروسي معلومات حول الخدمات التي احتاجها.
.826		تتسم المعلومات المقدمة من التسويق الفيروسي بالمصادقية
.622		خدمات التسويق الفيروسي هي الأكثر ملائمة لاحتياجاتي
.874		أثق بما يقدمه التسويق الفيروسي
.681		أوصي جميع معارفي باقتناء خدمات ومنتجات التسويق الفيروسي.
.529		اقوم بنشر الاعلانات العروض المجانية للتسويق الفيروسي مقابل الحصول على مكافأة أو حافز.
.790		تسبب الاعلان الفيروسي(عرض سلع مقلدة بماركات مميزة) في شرائي سلع مقلدة.
.819		تسبب السعر المنخفض (الفيروسي) في شرائي سلع مقلدة.
.797		تسبب(التوزيع الفيروسي) توصيل المنتجات مجانا في شرائي سلع مقلدة.
.615		العروض المجانية المقدمة في الإعلان الفيروسي تسببت في شرائي منتجات مقلدة
.541		ابحث عن المنتجات والخدمات الجديدة المقدمة عبر التسويق الفيروسي.
.826		اقتناعي بعلمة تجارية ما يتغير حسب تأثير التسويق الفيروسي.
.703		يساعدني الاعلان الفيروسي في التعرف على السلع المقلدة.
0.884 Kaiser–Meyer–Olkin Measure of Sampling Adequacy.		

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير بيانات الجدول (1) ، أن قيمة اختبار KMO بلغت (0.884) وفقا لقاعدة (Kaiser, 1974) والتي تنص على أن الحد الأدنى المقبول لقيمة KMO يجب ان يفوق (0.5) فانه يتضح بأن القيمة المستخرجة لمعامل اختبار KMO هي اكبر من القيمة المحددة . وبذلك فإن حجم العينة يعتبر كافيا وملائما للدراسة. حيث تم حذف اي عبارة يقل معاملها عن (0.50).
صدق وثبات أداة الدراسة :

تمت مراعاة جميع الجوانب الأساسية في صياغة الاسئلة لتحقيق الترابط بين الابعاد المختلفة ومن ثم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين بغرض التأكد من الصدق البنائي، حيث تم العمل بكافة الارشادات والتوجيهات التي قدموها. يقصد بثبات الاستبانة هو ان يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا اعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، وقد استخدمت الباحثة للتحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل الفا كرونباخ، وقد اسفرت النتائج ان جميع المعاملات دالة احصائيا، وكذلك تبين معاملات الفا كرونباخ تتراوح من بين (0.651 الي 0.790) كما هو موضح في الجدول التالي(2)

الاضرار الناجمة	انتشار السلع المقلدة	التسويق الفيروسي	MaxR(H)	MSV	AVE	الفا كرونباخ
		0.592	0.793	0.855	0.351	0.790
	0.596	0.925***	0.723	0.961	0.355	0.665
0.624	0.980***	0.861***	0.676	0.961	0.389	0.651
						0.893
						الاجمالي

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

من خلال الجدول اعلاه يتضح نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرونباخ لجميع عبارات محور (الاستبيان) اكبر من (70%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرونباخ للمقياس الكلى (0.893) اي (89%) وهو ثبات مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات

الاستبيان تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. وايضا يضح ان قيمة الفا كرونباخ للتسويق الفيروسي اعلي من 0.7 في حين ان قيمة الفا كرونباخ لكل من انتشار السلع والاضرار الناتجة عن استخدام التسويق الفيروسي اقل من الحد المقبول 0.7 ولكن بصور عامة يتضح ان جميع المقاييس المستخدمة في الدراسة تتسم بدرجة مقبولة من الثبات.

الاحصاء الوصفي: فيما يلي عرض لنتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث تبين النتائج في الجدول (3) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين علي متغيرات الدراسة:

المستوي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب	المستوي
الاضرار الناجمة	.48459	2.5116	3	منخفض
انتشار السلع المقلدة	.70517	3.7797	1	مرتفع
التسويق الفيروسي	.48799	2.7497	2	منخفض

المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجول ان مجتمع الدراسة يعتمد علي التسويق الفيروس بمستوي منخفض (2.7) وايضا يستعين به في التعرف علي الاضرار الناجم عن استخدام السلع المقلدة بنسبة منخفضة (2.5) في حيث يعتمد عليه في الحصول علي السلع بدرجة مرتفعة (3.7).

اختبارات التوزيع الطبيعي: قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، قامت الباحثة بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity، باستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (10) والجدول رقم (4) يبين نتائج هذه الاختبارات.

Skewness	Tolerance	VIF	المتغير
-0.477	1.000	1.000	انتشار السلع المقلدة
-0.143	1.000	1.000	الاضرار الناجمة

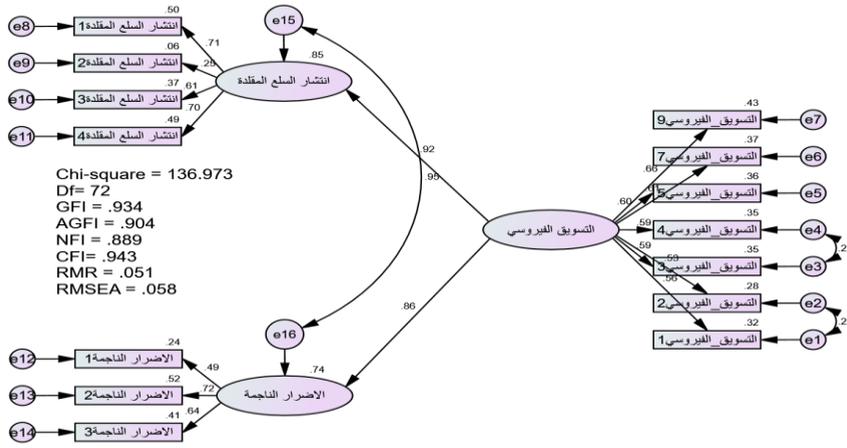
المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) الي ان قيم معامل التضخم (VIF) لجميع المتغيرات كانت اقل من الحد المقبول (10) وان قيمة (Tolerance) كانت اعلي من (0.05) مما يشير الي عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات . كما تشير النتائج الي ان قيم معامل الالتواء (Skewness) كانت اقل من (1) مما يعني اتباع للتوزيع الطبيعي. (عماد واخرون 2020)

اختبار فروض الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة أعتمد الباحث في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية Structural Equation Modeling (SEM) وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات الكامنة والمشاهدة . وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة. (Barbara G Fidell, 1996) ويستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتداداً لتحليل الانحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار، أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات، The Modeling of Interactions، وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والارتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (Jeonghoon ,2002.)

الشكل (1) نموذج الدراسة واختبار الفروض



اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام اختبار تحليل المسار عن طريق برنامج analysis of moment structure (AMOS) والذي يهدف إلى التعرف أثر التسويق الفيروسي وانتشار السلع المقلدة كما في الشكل (1). تم الاعتماد على معاملات الانحدار (Estimate) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل، كما تم الاعتماد على قيمة (R) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة. وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحسوب مع قيمة مستوى الدلالة المحسوب أصغر من مستوى الدلالة المعتد احصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) حيث يتم التعرف على المعنوية من خلال المسار الذي ينتقل من المتغير الي اخر والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار بعد التأكد من جودة المطابقة .

الجدول (5) قيم تحليل المسار من التسويق الفيروسي الي انتشار السلع المقلدة

النتيجة	P	C.R.	S.E.	Estimate	
قبول الفرضية	***	7.770	.169	1.316	التسويق الفيروسي <--- انتشار السلع المقلدة
قبول الفرضية	***	5.807	.148	.859	التسويق الفيروسي <--- الاضرار الناجمة

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير نتائج الجدول (5) ان قيمة (Estimate) تساوي 1.316 والقيمة الاحتمالية (P) تساوي ❖❖❖ وبالتالي فهي ذات دلالة احصائية وعلية يتم قبول الفرضية التي تنص الي (يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و انتشار السلع المقلدة).

وايضا نجد ان قيمة (Estimate) تساوي 0.859 والقيمة الاحتمالية (P) تساوي ❖❖❖ وبالتالي فهي ذات دلالة احصائية وعلية يتم قبول الفرضية التي تنص الي (يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة).

النتائج والتوصيات

نتناول في خاتمة هذا البحث ، خلاصة البحث والتي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.
أهم نتائج البحث:

- يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و انتشار السلع المقلدة.
- يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) للتسويق الفيروسي و الاضرار الناجمة عن انتشار السلع المقلدة .

التوصيات (Recommendations) :

- 1- الاستفادة من التسويق الفيروسي كاحد الوسائل الاكثر نجاحا في عملية التسويق من خلال ممارسة انشطتها ونشر المعلومات عن منتجاتها على المواقع الالكترونية بما يؤدي الى منع الانتشار الواسع للسلع المقلدة .
- 2- تضمين التسويق الفيروسي في منهج التسويق بجامعة الملك خالد .
- 3- توعية مجتمع منطقة عسير (من خلال المحاضرات والندوات بواسطة أعضاء هيئة التدريس) بالتسويق الفيروسي حتي لايقعوا ضحية لسلبياته .
- 4- الاستعانة بالمتخصصين لتنوير منسوبي جامعة الملك خالد (بنين وبنات) عن كيفية الكشف عن السلع المقلدة والمواقع التي تنشرها.

المصادر والمراجع العربية :-

- 1-أبو فارة ،يوسف ، 2008 ، التسويق الفيروسي المفهوم والاستراتيجيات و المخاطر . مجلة قضايا اقتصادية و ادارية معاصرة الجزء الثاني. جامعة الزرقاء الخاصة ، الاردن.
- 2- العكايلة ، مصطفى ،2015،أثر التسويق الفيروسي في تشجيع العملاء على التعامل مع خدمات المصارف التجارية - دراسة تطبيقية على عملاء المصارف التجارية في مدينة الزرقاء/ الأردن
- 3-الصميدعي، محمود جاسم، 2007 ، استراتيجيات التسويق ، دار الحامد للنشر والتوزيع : عمان
- 4-ثابت ،هدى، 2017 م ، التسويق الفيروسي وأثره على اتخاذ قرار الشراء لدى المستهلكين من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لشريحة الطلبة في الجامعة الإسلامية بقطاع غزة ، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية.
- 5-جميل ، أحمد نزار وصالح ،مصطفى رغد ،2017ممارسات الخداع التسويقي وتأثيرها في السلوك الشرائي للمستهلك : دراسة استطلاعية لعينة من المستهلكين في أسواق بغداد التجارية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،العراق ،مجلد :40،العدد :111.
- 6- سلامة، طلال ،2007، طفرة في التسويق عبر الإنترنت والإعلانات التفاعلية، دار الحياة-روما.
- 7-سعودي ، نجوى ، 2015، مدى تأثير خصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر.
- 8-صادق ، درمان ، 2008، تقنية التسويق الفيروسي في سوق منظمات الاعمال، جامعة دهوك، العراق
- 9-لطروش ، أمينة، 2014 ،جريمتي الخداع و الغش في المواد الاستهلاكية ، مجلة منازعات الأعمال ، العدد:2.

المراجع الأجنبية :

1. Fritz, Wolfgang (2004), “Internet-Marketing und Electronic Commerce“, 3rd Edition ,Wiesbaden: Gabler Verlag.
2. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. (2010). Multivariate Data Analysis, (6th ed.), Prentice Hall
3. Jurvetson, Steve and Tim Draper (2000), “What is Viral-marketing?”,http://www.dfj.com/cgibin/artman/publish/steve_may00.shtml[accessed 01.05.2005
4.)- وزارة التجارة والاستثمار
<https://mci.gov.sa/ar/eservices/Pages/default.aspx4>

تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد علي دعمها الإداري والفني

لهذا البحث

أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020)

The impact of internal audit in improving financial performance at the financial department in the Greater Salt Municipality during (2019-2020)

دينا خليل مصطفى اللامي

رئيس قسم التدقيق المالي في بلدية السلط الكبرى

المملكة الأردنية الهاشمية

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020). وقد تكونت عينة الدراسة من (26) عاملاً وعاملَةً من العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الفرضيات التي من أبرزها لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) للتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: اتفاق العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط على أن درجة تطبيق معايير التطبيق المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى ذات درجة متوسطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) للالتزام بمعايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) للالتزام بمعايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) للالتزام بمعايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. لقد توصلت الدراسة لعدد من التوصيات من أهمها أن تقوم بلدية السلط الكبرى بأجراء المزيد من الأعمال الرقابية على الدائرة المالية وذلك من أجل تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق المالي، تحسين الأداء المالي، الدائرة المالية.

Abstract

This study aimed to identify the impact of internal audit on improving financial performance in the financial department in the Greater Salt Municipality, and to achieve the objectives of the study, a descriptive and analytical approach was followed, and the study sample may consist of (26) workers from the financial department of the Greater Salt Municipality. Among the most important findings of the study is the agreement of employees in the financial department in the municipality of Salt that the degree of application standards related to internal auditing in the financial department of the Greater Salt Municipality is of a medium degree, and the employees of the financial department of the Greater Salt municipality agree on the degree of improving financial performance in the department. The financial system in the Greater Salt Municipality is high and strong, and the study found a statistically significant effect of adhering to the characteristics standards on improving the financial performance in the financial department in the Greater Salt municipality. The Greater Salt Municipality, and finally the study found that there is a statistically significant impact on adherence to the applicable standards, on improving the financial performance of the financial department in the Greater Salt Municipality.

Keywords: Financial Audit, Improving Financial Performance, the Financial Department.

المقدمة :

زادت في الآونة الأخيرة أهمية التدقيق الداخلي ودوره في أداء الشركات بشكل عام إذ خرج من دورة التقلّيدي في تدقيق ومراجعة السجلات والمعلومات والتأكد من صحتها ليصبح دورها أكثر شمولاً ويتضمن حماية أصول المنشأة والاستخدام الأمثل للموارد من أجل تحقيق أهداف المنشأة وضمان سلامة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد ويعزى السبب في ذلك نتيجة لعدد من التطورات ومن أهمها فصل الملكية عن الإدارة وما ترتب عليها من انحياز الإدارة لمصالحها الشخصية، وتوسع الشركات من خلال التكامل الأفقي والعمودي والذي تمثل في تعدد نشاطات الشركات وبعد الفروع عن المراكز الرئيسية. كما ويشهد التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي ظهور مجموعة من التغيرات، نظراً لدوره الفعال في توجيه المؤسسات في توجيه تقييم مدى التزام المنظمات بالسياسات الموضوعية، من أجل حماية الأصول والممتلكات والتحقق من إكتمال السجلات المحاسبية ومدى صدق القوائم المالية وعكسها للوضع المالية للمنظمات.

كما وأن التدقيق الداخلي يعتبر إحدى أهم متطلبات تحقيق وإرساء حوكمة الشركات إذ أنه لا بد من تقييم حوكمة الشركات من خلال إجراء عملية التدقيق الداخلي وذلك من أجل ضمان تحقيق أهدافها وهذا ما نصت عليه المعايير الدولية للممارسة مهنة التدقيق الداخلي. ومن هذا المنطلق فقد جاءت فكرة هذه الدراسة والتي تهدف إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

يعتبر الاهتمام بعملية التدقيق الداخلي في العصر الحديث الخيار الأفضل للشركات والمؤسسات المهنية المعنية بتطوير مهنة التدقيق سواء كانت مهنة التدقيق الداخلي أو الخارجي، وبالنظر إلى ما نتج عن التجاوزات المالية التي تحدث في بعض الشركات، فقد تبين أن أسباب هذه التجاوزات المالية هي ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من المؤسسات، سلعياً وخدمياً، مما أدى إلى تزايد الاهتمام بأنظمة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، ودورها في تعزيز الأداء المالي في الشركات والمؤسسات

والمنظمات المختلفة، وعدم إعطاء الأهمية لتفعيل الأنظمة الرقابية، وبالتالي عدم تحقيق مستويات عالية من الأداء. ولذلك أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي واضحة ومهمة في الشركات من خلال إنشاء إدارات التدقيق الداخلي، وتعيين رئيس قسم الرقابة الداخلية، إذ تكمن أهمية التدقيق الداخلي في العديد من الشركات في مصلحة الشركات للعمل بشكل أفضل، نظراً للخوف من تكرار الأزمة المالية، والتلاعب بالحسابات والاختلاس، وانهيار العديد من الشركات العالمية، والاهتمام بالتدقيق قد يؤدي إلى زيادة الوعي التنظيمي بالمنظمة من خلال تفعيل دور المدقق الداخلي في عملية الرقابة لتفعيل أداء الشركة والأداء المالي.

وفي ضوء إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة فيتضح أنها قد تناولت دراسة أبعاد الدراسة على متغيرات أخرى وفي أماكن مختلفة وبناءً على ذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول: ما هو أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟
وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر الالتزام بمعايير الخصائص في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟
- ما هو أثر الالتزام بمعايير الأداء في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- ما هو أثر الالتزام بمعايير التطبيق في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020)، وعليه تتمثل أهمية الدراسة في شقين:
أولاً: الأهمية العلمية :

- جاءت أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي، ولذلك تعد هذه الدراسة إضافة جديدة لمكتبة الدراسات والأدبيات التي تتعلق بهذا الموضوع.

- كما ويؤمل أن يستفاد من نتائج هذه الدراسة في بعض الدراسات والأبحاث اللاحقة والتي من الممكن أن تتناول نفس الموضوع في أبعاد مختلفة، وأن تسهم نتائج هذه الدراسة في الخروج بتوصيات تبين أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

ثانياً: الأهمية العملية:

- أن نتائج الدراسة ستوفر لمتخذي القرار الباحثين والمهتمين بالدراسات معلومات مهمة عن أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، كما وستقدم مساعدة للمسؤولين والمعنيين وصناع القرارات في البلدية للتعرف على أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي، وبالتالي تساعدهم في اتخاذ الإجراءات المناسبة في البلدية.
- كما وأن تناول أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى سيساهم في تقديم العديد من التوصيات والمقترحات التي تساعد في سهولة اتخاذ القرارات في وزارة البلديات بشكل عام وفي بلدية السلط الكبرى بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى خلال الفترة الزمنية (2019-2020).
- التعرف على أثر الالتزام بمعايير الخصائص، في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- التعرف على أثر الالتزام بمعايير الأداء، في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- التعرف على أثر الالتزام بمعايير التطبيق، في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

فرضيات الدراسة :

ولتحقيق أهداف الدراسة في التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05\alpha \leq)$ للتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05\alpha \leq)$ لالتزام بمعايير الخصائص، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05\alpha \leq)$ لالتزام بمعايير الأداء، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(0.05\alpha \leq)$ لالتزام بمعايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

التدقيق الداخلي: يعتبر التدقيق الداخلي بمثابة إجراء إداري بسيط يتكون أساساً من فحص المستندات، وحساب الأصول، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة أو الإدارة أو المراجعين الخارجيين. لكن في الآونة الأخيرة، أدى مزيج من القوى المختلفة إلى ثورة في المهنة، ووجب على المنظمات إثبات المساءلة في استخدام أموال المساهمين والكفاءة في تقديم الخدمات، وعليه تتطلب المنظمات كفاءة ومهنية كبيرة من التدقيق الداخلي، ويجب نشر الموارد النادرة بشكل أكثر كفاءة لتقليل المخاطر وإدارتها، كما ويتيح

التقدم التكنولوجي إمكانية تتبع البيانات وتحليلها بسرعة متزايدة باستمرار، مما يجعل من الضروري للمؤسسات أن تتكون من قسم التدقيق الداخلي متطور ويملك العلم بالتكنولوجيا الحديثة. ويختلف التدقيق الداخلي من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن أن يكون التغيير إلى التدقيق الداخلي الحديث مهمة كبيرة، ويتطلب الانتقال من مجرد ضمان الامتثال للقواعد واللوائح إلى تقديم قيمة مضافة أكثر من مجرد تغييرات تنظيمية، ففي جميع أنحاء العالم، هناك إدراك بأن نشاط التدقيق الداخلي لديه القدرة على تقديم خدمات لا مثيل لها حتى الآن للإدارة في أداء واجباتهم. (Ondieki, 2013).

ويمكن تعريف التدقيق الداخلي بعدة طرق اعتماداً على الغرض الذي يجب تقديمه، ويعرف التدقيق الداخلي بأنه: نشاط استشاري وتأكيد موضوعي مستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (Sinha & Arena, 2020).

يسعى هذا التعريف في الواقع إلى إظهار عمق واتساع نشاط التدقيق الداخلي داخل المؤسسة مقابل التوجه السابق لمراجعة معاملات الدفع على مر السنين.

وقد وصف مجلس إدارة معهد المراجعين الداخليين في يونيو 1999 التدقيق الداخلي بأنه نشاط مادي واستشاري مستقل، يضيف قيمة ويحسن أداء المنظمة، كما يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعملية الإدارة (Ondieki, 2013).

فالتدقيق الداخلي هو خدمة تقييم موضوعية ومستقلة داخل المنظمة تعنى بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة من خلال قياس وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف المنظمة المتفق عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج التدقيق الداخلي مفيدة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجالات الخاضعة للتدقيق، ويتم تطبيق خدمة المهارات المهنية للتدقيق الداخلي من خلال التقييم المنهجي والمنظم للسياسات والإجراءات والعمليات التي وضعتها الإدارة لضمان تحقيق أهداف المنظمة، ومن خلال توصيات للتحسين. (Jona & Guxholli, 2018).

وعليه ترى الباحثة بأن التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط استشاري وتأكيدي موضوعي مستقل داخل المنظمة تعنى بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة من خلال قياس وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف المنظمة المتفق عليها، أي أن هجاء إداري بسيط يتكون أساساً من فحص المستندات، وحساب الأصول، وتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة أو الإدارة أو المراجعين الخارجيين.

وللتدقيق الداخلي العديد من الأهداف والمبادئ التي يجب الالتزام بها، إذ أن مجلس الإدارة في أي منظمة هو الذي يتحمل المسؤولية النهائية في أن إدارة المنظمة تطبق نظاماً مناسباً وفعالاً للتدقيق الداخلي، ونظاماً لتقييم مخاطر النشاط المالي والمخاطر المتعلقة برأس مال المنظمة، والطرق المناسبة لمراقبة الامتثال للقوانين والتدابير والإجراءات الداخلية. وبالمثل، فإن إدارة المنظمة هي المسؤولة عن وضع الإجراءات التي تحدد التدابير والمراقبة والتحكم في المخاطر التي تواجهها المنظمة، فالتدقيق الداخلي هو جزء من المراقبة المتكررة لأنظمة الرقابة الداخلية للمنظمة وإجراءاتها لتقييم رأس المال الداخلي؛ وبذلك فإنه يساعد الإدارة ومجلس الإدارة في الأداء الفعال لمسؤولياتهم، وعلى الرغم من أن الحاجة إلى الموضوعية والحياد لها أهمية خاصة تقسم التدقيق الداخلي في أي مؤسسة، إلا أن هذا لا يستبعد احتمال أن يساهم هذا القسم أيضاً في النشاط الاستشاري، إذا تم ضمان استقلالية التحليلات والتقييمات (Ondieki, 2013).

الأداء المالي: أن الأداء المالي يعد بمثابة المقياس الذي يحدد مدى نجاح المنظمات، إذ إن عدم قدرة المنظمة على تحقيق الأداء المالي المطلوب، يعرض وجودها واستمرارها للخطر، كما وأن الأداء المالي المتفوق يعتبر بمثابة هدف أساسي للمنظمات، وأن الأهداف الثانوية للمنظمة يتم تحقيقها بشكل ضمني من خلال تحقيق الأداء المالي. وضمن المنظور الإستراتيجي للأداء المالي، وعليه فإن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية، يتم استخدامها في عملية التحليل الداخلي للمنظمة، إذ أن الأداء المالي يعد بمثابة إستراتيجية هامة، تساعد المديرين على تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلاً عما يؤشره من نقاط قوة داخلية. ومن ناحية أخرى فإن الأداء المالي الجيد يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة من أجل اقتناص الفرص الاستثمارية، وكما ويساهم في تلبية إحتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق

أهدافهم. ومما يجدر الإشارة إليه أن الأداء المالي يتأثر بعوامل بيئية تمثل العوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة وغيرها، وعوامل تنظيمية مثل الهيكل التنظيمي، وعوامل إدارية مثل القدرات الإدارية، ومدى توفر جانب الخبرة والمعرفة لدى المديرين. (الدعاس، 2010).

كما ويحتل تقييم الأداء المالي أهمية بالغة في العديد من المؤسسات والاقتصاديات ويعزى السبب في ذلك إلى ندرة الموارد المالية التي تعتمد عليها المنظمات، قياساً بحجم الاحتياجات المالية التي يتم المنافسة عليها، وعليه نجد أن ضرورة الحصول على الموارد المالية وتحقيق الفوائد القصوى وديمومة واستمرارية المنظمات وتطويرها وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد، وعليه فإن تقييم الأداء المالي يعتبر من العناصر الأساسية للعديد من العمليات الإدارية، وذلك نظراً لأن الأداء المالي يعد بمثابة شكل من أشكال الرقابة ويركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على كافة المستويات من أجل الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة. (المهير وأحمد، 2015).

كما وأن مفهوم الأداء المالي يشير إلى مجموعة النتائج المالية المتحققة من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها الشركة. ويعرف الأداء على أنه "سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين. ولكي تتمكن الشركة من متابعة سير أعمالها وفقاً للأهداف الاستراتيجية، فلا بد لها من القيام بعملية تقييم لأدائها ومقارنته مع أهدافها المخططة. حيث تستند عملية تقييم الأداء على مراجعة ما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، بحيث تتمكن الشركة من توفير المعلومات اللازمة والتي تفي بتحقيق أهدافها. وتتم عملية تقييم الأداء بمجموعة من المراحل والتي من خلالها تستطيع الشركة الوصول إلى عملية التقييم الملائمة. أن هذه المراحل تشمل ما يأتي: (الشبيل، 2015):

1. وضع المعايير التي سوف يتم استخدامها في قياس الأداء.
2. قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط.
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

وعليه ترى الباحثة بأن الأداء المالي عبارة عن الأداء المالي يشير إلى مجموعة النتائج المالية المتحققة من العمليات الاستثمارية التي تقوم بها الشركة، وأن الهدف الأساسي من تقييم الأداء هو القيام بإجراء مقارنة بين ما حققه المشروع من أهداف سبق مخطط لها لتحديد مدى تنفيذ هذه الأهداف ودرجة الكفاية بل الفاعلية في تحقيقها مع تقييم نتائج التنفيذ بقصد تحديد الانحرافات سواء سالبه أو موجب.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الياسري ومحسن (2019) إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك المركزي العراقي نظراً لأن التدقيق الداخلي يعتبر أداة من أدوات الرقابة الداخلية في أي مؤسسة، ويساعد في تقييم كافة نشاطات الرقابة الداخلية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد تكونت عينة البحث من منتسبي قسم التدقيق الداخلي ومدراء الأقسام وقسم إدارة المخاطر وهيئة الرقابة المالية العاملة في البنك المركزي العراقي. وقد توصل البحث إلى وجود علاقة طردية قوية بين التدقيق المبني على المخاطر وبين ترصين أداء البنك المركزي العراقي، وهناك تفاوت بين المدققين الداخليين من حيث الإحاطة التامة بمعايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها، ومنها الخبرة والكفاءة ومستوى بذل العناية المهنية المعقولة، مما يؤثر سلبياً على وظيفة التدقيق الداخلي وينعكس على أداء البنك المركزي العراقي.

كما وهدفت دراسة علواني (2018) إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على أهم الجوانب التدقيق الداخلي والأداء المالي وطبيعة العلاقة بينهما ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد تكونت عينة الدراسة من العاملين في مؤسسة سونلغاز، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراس أن التدقيق الداخلي وظيفته تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق إجراءاتها وسياساتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية بحيث تكون المعلومات مؤهلة ما يجعلها سبباً في عملية صنع القرارات، وهذه القرارات تعكس قوة المؤسسة ما يساهم في تحسين آداءها المالي.

بينما هدفت دراسة Alfahat (2017) إلى التعرف على أثر التدقيق الداخلي على الأداء التنظيمي لشركة الكهرباء الأردنية والاتصالات الأردنية والبتترول الوطنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد تكونت عينة الدراسة من 290 موظفًا. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة كشف وجود تأثير كبير للتدقيق الداخلي على تنظيم الأداء لشركة الكهرباء الأردنية والاتصالات الأردنية والبتروال الوطنية.

أما دراسة مناتي (2015) فقد هدفت إلى بيان أثر التزام الشركات الصناعية المساهمة الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في كفاءة الأداء المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (٤٥) شركة تم توزيع الاستبانة عليها لمعرفة مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمعايير التدقيق الداخلي ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن تصور المبحوثين نحو معايير التدقيق الداخلي الدولية (الخصائص، الأداء، التطبيق) جاءت مرتفعة، وتدل هذه النتائج على حرص الشركات الصناعية الأردنية على ممارسة معايير التدقيق الداخلي وما لها من دور على الأداء المالي لهذه الشركات. كما وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر لمعايير التدقيق الداخلي الدولية المستخدمة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية على كفاءة الأداء المالي لديها كما أن هناك مشاركة في القرارات بين وحدة التدقيق والإدارة لارتباط التدقيق مباشرة في مجلس الإدارة لدى الشركات الصناعية المساهمة الأردنية مما ينعكس على فعالية وكفاءة هذه القرارات وبالتالي انعكاس مباشر على مستوى الأداء المالي لديها.

بينما هدفت دراسة Awdat (2015) إلى التعرف على أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمكاتب في البنوك التجارية الأردنية ، وتم تحديد أربعة مجالات للتصميم ومراجعة الجودة والإدارة ، وإدارة التدقيق الداخلي وتقييم وتطوير إدارة مخاطر التدقيق الداخلي الخاصة بهم، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبيان على المدققين الداخليين العاملين في دائرة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (٦٥) ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك الأردنية مهتمة بجودة التدقيق الداخلي والإدارة من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم مخاطر عملية التدقيق الداخلي وأن هناك تأثير لوظيفة المراجعة الداخلية لتحسين الأداء المالي.

دراسة Al Shetwi et al (2011) فقد هدفت إلى تناول تأثير جودة وظيفة التدقيق الداخلي، وهي جزء لا يتجزأ من هيكل حوكمة الشركات، على جودة التقارير المالية لجميع الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية في عام 2009، باستثناء البنوك. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود ارتباطاً ضعيفاً بين جودة وظيفة التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالي، كما تشير النتائج إلى أن الشركات المدرجة تستخدم فقط جودة وظيفة التدقيق الداخلي لتوفير توافق رمزي مع لوائح هيئة سوق رأس المال والتي تحتاج إلى وضع المزيد من المبادرات لزيادة دور جودة وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أبحاث مختلفة تتمحور حول التدقيق الداخلي وتحسين الأداء المالي أثر هذه المتغيرات على متغيرات متنوعة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي بالدائرة المالية ببلدية السلط الكبرى وما يميز هذه الدراسة هو تناولها لعينة الدراسة التي لم يتم اللجوء إليها سابقاً بكل موضوعية وتركيز.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي نظراً لطبيعة الدراسة، كونها تبحث في دراسة أثر المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) على المتغير التابع (تحسين الأداء المالي)، ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بعدة مميزات أهمها: (الجدلي، 2011)

1. أنه يدرس واقع الظاهرة ويصف خصائصها بدقة.
 2. يعبر عنها بشكل كمي وكيفي حتى يتسنى الباحثون من التعرف مدى انتشار الظاهرة ودرجة ارتباطها مع متغيرات الدراسة، وبالتالي مساعدتهم في الوصول إلى استنتاجات تساعدهم على فهم الواقع وتطويره.
- استخدمت الدراسة الحالية مصدرين أساسيين للمعلومات وهما:

- المآصر الثآنوية: من آلال مآرجعة الكتب والدوريات والمآرجع العربية والأآنبية ذات العلاآة، والأبآآ والمآلات والدراسآت التي تناولت موضوع الدراسة.

- المآصر الأولوية: سآحصل الدراسة على المعلومات من آلال الاستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض.

أولاً: مآآمع وعينة الدراسة:

مآآمع الدراسة: يشمل مآآمع الدراسة العاملین في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمآآآلف مستوياتهم الوظيفية.

وتكونت عينة الدراسة من كافة العاملین في الدائرة المالية في بلدية السلط

الكبرى وعدددهم 30 من العاملین في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

أداة الدراسة

وقد تكونت الاستبانة من قسمین رئیسیین هما: القسم الأول: المتآیرآت

الديموغرافية، وهي: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التآخص العلمي، العمر، والقسم الثاني: يمثّل مجموعة العوامل المتعلقة بمعرفة أثر التآقيق الداخلي على آآسين الأداء المالي، وتم تصميمهما بالاعتماد على الدراسات السابقة، وأآآ آراء عدد من الأساتذة المآآآصين والمهنيين المآآآصين في التآقيق والمحاسبة المالية.

ولقياس ثبات هذا المقياس تم استخدام معامل الثبات ألفاكرونباآ آآآبار

كرونباآ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرآت

الاستبانة المستخدمة في قياس متآیرآت البحث وقد بلغت (0.83) وهي بذلك تعكس

بذلك تعكس مدى اتساق العبارات المتعلقة لقياس أثر التآقيق الداخلي على آآسين

الأداء المالي في أداة البحث وهذا يشير إلى درجة ثبات ممتازة للأداة.

قامت الباحثة بتوزيع (30) استبيان على العاملین في الدائرة المالية في بلدية

السلط الكبرى، وتم استعادة (26) استبيان، وبعد فحص الاستبانات ومدى صلاحيتها

للآليل بلغت عينة الدراسة القابلة للآليل (26) استبيان من العاملین في الدائرة

المالية في بلدية السلط الكبرى. وقد بلغت عينة الدراسة النهائية التي تم آآليلها (26)

من المستآيبين للاستبانة. والآآول رقم (1) يوضح آصائص أفراد عينة الدراسة.

الجدول (1) : خصائص أفراد عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
1	الجنس	ذكر	16	61.5%
		أنثى	10	38.5
المجموع			26	100%
2	المؤهل التعليمي	دبلوم	5	19.2%
		بكالوريوس	18	69.2%
		ماجستير	3	11.6%
		دكتوراه	0	0%
المجموع			26	100%
3	التخصص	محاسبة	15	57.7%
		اقتصاد	4	15.4%
		ادارة أعمال	5	19.2%
		علوم مالية ومصرفية	2	7.7%
المجموع			26	100%
5	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2	7.7%
		5 - 10 سنوات	6	23.1%
		11 - 15 سنة	5	19.2%
		أكثر من 15 سنة	13	50%
المجموع			26	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة تكونت من (26) من العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، حيث اشتملت عينة الدراسة على (16) من الذكور وبنسبة (61.5)، ومن العاملات من الأنثى 10 أي بنسبة (38.5%). وكان معظم أفراد عينة الدراسة من حملة درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (18) وبنسبة (69.2%) كما وكان هناك (5) مستجيب من حملة درجة الدبلوم والذين شكلوا ما نسبته

(19.2%)، أما حملة درجة الماجستير من عينة الدراسة فقد بلغ عددهم (3) أي بنسبة (11.6%) من عينة الدراسة. وكان معظم أفراد عينة الدراسة يحملون تخصص المحاسبة حيث بلغ عددهم (15) وبنسبة (57.7%) تلاه تخصص ادارة الاعمال حيث بلغ عددهم (5) وبنسبة (19.2%).

وكانت خبرة أغلب أفراد العينة في العمل أكثر من 15 سنة بواقع مشارك 13 وبنسبة (50%) أما الأفراد اللذين تتراوح خبرتهم بين (5-10) سنوات بلغ عددهم 6 مشاركا ومشاركة، وبنسبة (23.1%) من عينة الدراسة، وبلغ عدد الأفراد من ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات (2) مشاركا ومشاركة وبنسبة (7.7%) من أفراد عينة الدراسة، أما ذوي الخبرة 11-15 سنة فقد بلغ عددهم (5) مشاركا ومشاركة أي بنسبة (19.2%) من عينة الدراسة، وهذا يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة في عملية التدقيق المالي.

ثانياً أساليب المعالجة الإحصائية: لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج ال (SPSS) الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات والحصول على النتائج حيث تم استخدام عدد من الاختبارات الاحصائية للإجابة على اسئلة وفرضيات البحث وهي: اختبار كرونباخ ألفا ((Cronbach's Alpha)، وتم حساب النسب المئوية لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على فقرات الاستبانة، والوسط الحسابي لقياس متوسط إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، والانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الإجابات عن قيم وسطها الحسابي، ومعامل الانحدار المتعدد (Regression) لاختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ودراسة العلاقة بينهما ككل (معرفة أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية).

الدراسة التحليلية:

سؤال الدراسة الرئيسي: ما هو أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي

في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؟

تم استخدام المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة، ولتقدير استجابات المبحوثين عن كل فقرة من فقرات الدراسة فقد تم استخدام المعيار الآتي:

جدول(2): معيار تقدير استجابات المبحوثين على أثر التدقيق الداخلي على تحسين

الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

تقدير توافق أفراد العينة	المتوسط الحسابي
ضعيفة	1-2.33
متوسطة	2.34-3.66
مرتفعة	3.67-5

جاءت نتائج الدراسة كما يلي:

أولاً: درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط

الكبرى

لمعرفة ذلك تم حساب المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل فقرة من فقرات درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، والجدول(3) يوضح تلك النتائج.

الجدول (3): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات المتعلقة

بمدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

التسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير
معايير الخصائص				
1	تحرص بلدية السلط الكبرى على استخدام برامج تدقيق رقابة نوعية.	3.71	1.04	مرتفع
2	تحرص بلدية السلط الكبرى على توظيف المدققين الداخليين من ذوي الخبرة في مجال التدقيق.	4.17	0.76	مرتفع
3	تحرص بلدية السلط الكبرى على وجود تعليمات مكتوبة واضحة بالسياسات والإجراءات الخاصة بالعمل.	3.54	1.25	متوسط
4	يقوم قسم التدقيق ببلدية السلط الكبرى بتدعيم حيادية واستقلالية المدقق الداخلي.	3.67	1.40	متوسط

متوسط	1.29	3.25	يتمتع المدقق الداخلي ببلدية السلط الكبرى بصلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.	5
مرتفع	1.06	4.21	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة بلدية السلط الكبرى.	6
متوسط	1.01	3.67	تخصص بلدية السلط الكبرى فرص تطويرية لكادر التدقيق من خلال إشراكهم بدورات في مجال معايير التدقيق الدولي.	7
مرتفع	1.27	3.71	يملك المدققون الداخليون ببلدية السلط الكبرى الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية.	8
مرتفع	1.14	3.74	الدرجة الكلية لمعايير الخصائص	
معايير الأداء				
متوسط	1.14	3.42	تقوم بلدية السلط الكبرى بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه لجنة التدقيق والمدير المالي.	9
مرتفع	1.23	3.71	يتأكد المدقق الداخلي في بلدية السلط الكبرى من أن المستندات المستخدمة في التدقيق الداخلي مناسبة وكافية.	10
متوسط	1.41	3.38	تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي متابعة التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليقات في بلدية السلط الكبرى.	11
مرتفع	0.95	3.96	تتضمن عملية التدقيق ضرورة تدقيق تسجيل وتبويب العمليات المحاسبية في بلدية السلط الكبرى.	12
مرتفع	1.02	3.92	تم توزيع مهام العمل على العاملين في الدائرة المالية من قبل المدير المالي في بلدية السلط الكبرى.	13

مرتفع	0.95	3.88	يَقوم المدققون الداخليون بلدية السلط الكبرى برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها.	14
مرتفع	1.12	3.71	الدرجة الكلية لمعايير الأداء	
معايير التطبيق				
متوسط	1.37	2.83	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في بلدية السلط الكبرى.	15
متوسط	1.45	3.13	يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً في بلدية السلط الكبرى.	16
متوسط	1.41	3.58	يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وضبط عمليات الشراء غير المصرح بها في بلدية السلط الكبرى.	17
متوسط	1.35	3.42	تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في بلدية السلط الكبرى.	18
متوسط	1.40	3.24	الدرجة الكلية لمعايير التطبيق	
متوسط	1.22	3.56	الدرجة الكلية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في تطبيق معايير التدقيق الداخلي في بلدية السلط الكبرى قد بلغ (3.56)، وهذا يدل على مستوى اتفاق جيد بين أفراد العينة لدرجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.22) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين في البلدية الى أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى جيدة جداً.

كما ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في معايير الخصائص من وجهة نظر العاملين قد بلغ (3.74)، وهذا يدل

على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لتطبيق معايير الخصائص للتدقيق الداخلي في بلدية السلط الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.14) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين على أن درجة تطبيق معايير الخصائص المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة.

أما فيما يتعلق في المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في تطبيق معايير الأداء في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى فقد بلغ (3.71)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي بين أفراد العينة لدرجة تطبيق معايير الأداء. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.12) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين على أن درجة تطبيق معايير الأداء المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة.

أما فيما يتعلق بنتائج المعيار الثالث (معايير التطبيق) يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في معيار التطبيق من وجهة نظر العاملين قد بلغ (3.24)، وهذا يدل على مستوى اتفاق جيد ومتوسط بين أفراد العينة. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (1.40) وهو أمر طبيعي يعكس التقارب في استجابات العينة. ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط على أن درجة تطبيق معايير التطبيق المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى ذات درجة متوسطة.

ثانياً: درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؛ ولمعرفة درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لكل فقرة من فقرات تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، والجدول (4) يوضح تلك النتائج.

جدول (4): المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

التسلسل	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	تحرص الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على الموازنة ما بين السيولة والمصروفات.	3.82	.936	مرتفع
2	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية.	4.12	.805	مرتفع
3	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على إعطاء دوراً هاماً لتدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة المالية من أجل تحسين الأداء المالي.	3.92	.833	مرتفع
4	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمقارنة الأداء المالي لديها مع البلديات الأخرى	3.79	.873	مرتفع
5	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتوفير بيئة عمل فعالة من أجل تحسين الأداء المالي.	3.96	.883	مرتفع
6	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمراقبة المؤشرات المالية المختلفة من أجل اكتشاف مواطن ضعف الأداء المالي.	3.66	.965	متوسط
7	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال خفض التكاليف وتحقيق العوائد.	4.04	.776	مرتفع
8	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطوير النظم الحاسوبية بشكل مستمر.	3.81	.896	مرتفع
9	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي.	3.50	.970	متوسط
10	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطبيق القواعد الحاسوبية المتعارف عليها من أجل تحسين الأداء المالي.	3.75	.909	مرتفع
	الدرجة الكلية لدرجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى	3.84	0884	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى من وجهة نظر المشاركين قد بلغ (3.84)، وهذا يدل على مستوى اتفاق قوي ومرتفع بين أفراد العينة لمستوى الأداء المالي. وعلاوة على ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري بلغت (0.884) وهو

أمر طبيعى يعكس التقارب في استجابات العينة، وبلغ أعلى متوسط حسابي (4.12) لصالح الفقرة رقم 2 والتي تنص على " تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية." ويعكس هذا درجة اتفاق قوية، بينما بلغ أدنى متوسط حسابي (3.50) لصالح الفقرة 9 والتي تنص على " تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي." وهذا يعكس درجة اتفاق جيدة. وبشكل عام، فقد كان موقف العينة نحو الأسئلة إيجابياً، ونستنتج من ذلك اتفاق العاملين في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى على درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة وقوية.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

حاولت الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05α) للتدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05α) للالتزام بمعايير الخصائص، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05α) للالتزام بمعايير الأداء، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05α) للالتزام بمعايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

أولاً: الفرضية الفرعية الأولى:

وللتحقق من الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05α) للالتزام بمعايير الخصائص على

تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى؛ تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر استخدام معايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وجاءت النتائج كما في الجدول (5).

جدول (5) : نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين معايير الخصائص ودورها

في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

Adjusted R Square	R Square	R	Beta	Sig	قيمة F) F-Test	Std. Error	قيمة T-test	قيمة β)	المتغير
0.009	0.012	0.108 ^a	-0.108	0.037	4.370	0.100	40.123	4.000	الثابت
						0.061	-2.090	-0.128	معايير الخصائص

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول (5) يلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معايير الخصائص وتحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، حيث بلغت قيمة سيجمما Sig (0.037) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ ، ووفقاً لقيمة بيتا Beta (-0.108) فإن نوع هذه العلاقة عكسية؛ كما ويبين الجدول أن قيمة اختبار F بلغت (4.370) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين متغير معايير الخصائص ومتغير الاداء المالي وتأثيرها في عملية تحسين الاداء المالي، وتؤكد هذه النتيجة أن معايير الخصائص قد تؤثر في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وبلغت قيمة معامل الارتباط R^2 (0.108) وهو ارتباط جيد نوعاً ما، أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطي من خلال العلاقة التالية :

$$Y = 4.000 - 0.128 x_1.$$

ومن خلال الجدول يتضح ان قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت (0.012) وهذا يعني أن معايير الخصائص مسؤولة عن تعزيز ما نسبته 1.2% من تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وهي نسبة ضعيفة ولكنها مؤثرة، وبذلك

ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$) لالتزام بمعايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية:

وللتحقق من الفرضية الثانية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لالتزام بمعايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى."؛ تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر متغير المستوى التعليمي على دور مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها في نشر الدعوة في دولة الكويت، وجاءت النتائج كما في الجدول (6).

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين معايير الأداء ودورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

المتغير	قيمة (β)	قيمة (t) T-test	Std. Error	قيمة (F) F-Test	Sig	Beta	R	R Square	Adjusted R Square
الثابت	3.938	52.298	0.075	3.938	0.048	0.102	0.102 ^a	0.010	0.008
معايير الأداء	-0.070	-1.984	0.035						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول (6) يلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء وبين دورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، حيث بلغت قيمة سيجما Sig (0.04) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة الإحصائية $(\alpha \leq 0.05)$ ، وكانت قيمة بيتا Beta (0.102)؛ كما ويبين الجدول أن قيمة اختبار F بلغت (3.938) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين تطبيق معايير الأداء وبين دورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، وتؤكد هذه النتيجة أن الالتزام بمعايير الأداء تؤثر في تحسين الأداء المالي وبلغت قيمة معامل الارتباط $R (0.102^a)$ وهو ارتباط جيد نوعاً ما، أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطي من خلال العلاقة التالية:

$$Y = 3.938 - 0.070 x_1$$

من خلال الجدول يتضح أنّ قيمة معامل ال تحديد $2R$ قد بلغت (0.010) وهذا يعني أنّ معايير الأداء في التدقيق الداخلي مسؤولة عنّ تعزيز ما نسبته (1%) من تحسين الأداء المالي في بلدية السلط الكبرى، وهي نسبة ضعيفة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) للالتزام بمعايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

ثالثاً: الفرضية الفرعية الثالثة:

وللتحقق منّ الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\alpha \leq$) للالتزام بمعايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى." تمّ استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر درجة الالتزام بتطبيق معايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي على تحسين مستوى الأداء المالي في بلدية السلط الكبرى، وجاءت النتائج كما في الجدول (7).

جدول (7): نتائج تحليل الانحدار البسيط لمعامل الارتباط بين الالتزام بمعايير الأداء

ودورها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

المتغير	قيمة β)	قيمة t) Std. Error	قيمة F) F-Test	Sig	Beta	R	R Square	Adjusted R Square
الثابت	4.084	0.073						
معايير التطبيق	-0.130	0.031	17.953	0.000	0.214	0.214a	0.046	0.043

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

منّ خلال الجدول (7) يُلاحظ وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين درجة الالتزام بمعايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي وأثرها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، حيث بلغت قيمة Sig (0.000) وهي قيمة أقل منّ مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05\alpha \leq$)، وكانت قيمة بيتا Beta

(0.214)؛ كما ويبين الجدول أن قيمة اختبار F كانت كبيرة نسبياً حيث بلغت (17.953) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين درجة الالتزام بمعايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي وأثرها في تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى، وتؤكد هذه النتيجة أن الالتزام بمعايير التطبيق الخاصة بالتدقيق الداخلي تؤثر تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، وبلغت قيمة معامل الارتباط R² (0.214^a) وهو ارتباط جيد نوعاً ما، أما نموذج العلاقة بين المتغيرين فتعطى من خلال العلاقة التالية:

$$Y = 4.084 - 0.130 x_1$$

من خلال الشكل يتضح أن قيمة معامل التحديد R² قد بلغت (0.046) وهذا يعني أن الالتزام بمعايير التطبيق أثناء التدقيق الداخلي مسؤول عن تعزيز ما نسبته (4.6%) من تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى، وهي نسبة ضعيفة ولكنها مؤثرة، وبذلك ترفض الفرضية العدمية، وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للالتزام بمعايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة Alfahat (2017) والتي توصلت لها الدراسة كشف وجود تأثير كبير للتدقيق الداخلي على تنظيم الأداء لشركة الكهرباء الأردنية والاتصالات الأردنية والبتروال الوطنية. ونتائج دراسة علواني (2018) والتي توصلت لها الدراسات أن التدقيق الداخلي وظيفته تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق إجراءاتها وسياساتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية بحيث تكون المعلومات مؤهلة ما يجعلها سبباً في عملية صنع القرارات، وهذه القرارات تعكس قوة المؤسسة ما يساهم في تحسين أداءها المالي.

النتائج: خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- اتفاق العاملين في الدائرة المالية في بلدية السلط على أن درجة تطبيق معايير التطبيق المتعلقة بالتدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى ذات درجة متوسطة.
- اتفاق العاملين في الدائرة المالية لبلدية السلط الكبرى على درجة تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى مرتفعة وقوية.
- توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لالتزام بمعايير الخصائص على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لالتزام بمعايير الأداء على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.
- توصلت الدراسة إلى وجود يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لالتزام بمعايير التطبيق، على تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى.

التوصيات:

- في ضوء ما أنت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإن الباحثة توصي بما يلي:
- أن تقوم بلدية السلط الكبرى بأجراء المزيد من الأعمال الرقابية على الدائرة المالية وذلك من أجل تحسين الأداء المالي.
 - أن تقوم بلدية السلط بوضع سياسة استراتيجية يتم من خلالها متابعة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية لتحسين أدائها المالي.
 - ضرورة نشر الموارد للتدقيق الداخلي بشكل أكثر كفاءة لتقليل المخاطر في الدائرة المالية لتحسين أدائها المالي.

المراجع

المراجع العربية :

1. الدعاس، عبدالله. (2010). إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية. دراسات - العلوم الإدارية: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج 37، ع 1، 93 - 113.
2. الشبيل، سيف. (2015). أثر الممارسات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية على تحسين الاداء المالي للشركات الصناعية الاردنية: دور ادارة المعرفة المحاسبية كمتغير وسيط. مجلة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت - عمادة البحث العلمي، مج 21، ع 1، 261 - 284.
3. علواني، سفيان. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة أم البواقي. رسالة ماجستير، قسم علوم المحاسبة والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.
4. مناتي، علاء. (2015). أثر الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية على كفاءة الأداء المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
5. المهير، الصادق ، و أحمد، أحمد. (2015). أهمية أدوات التحليل المالي ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي تطبيق على شركة سكر كنانة المحدودة. مجلة جامعة البحر الأحمر: جامعة البحر الأحمر، ع 7، 105 - 118.
6. الياسري، احسان.، محسن، اكتفاء. (2019). أثر التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك المركزي العراقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 14(46)، 156-167.

المراجع الأجنبية

1. Alflahat, M. (2017). The impact of internal audit on organizational performance of selected Jordanian companies. *International Journal of Multidisciplinary Research and Development*, 4 (8), 285-289.
2. Al-Shetwi, M., Ramadili, S. M., Chowdury, T. H. S., & Sori, Z. M. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. *African Journal of Business Management*, 5(27), 11189-11198.
3. Awdat, A. A. (2015). The impact of the internal audit function to improve the financial performance of commercial banks in Jordan. *Research Journal of Finance and Accounting*, 6(3), 217-225.
4. Jona, P. U. C. I., & Guxholli, S. (2018). Business Internal Auditing—An Effective Approach in Developing Sustainable Management Systems. *European Journal of Sustainable Development*, 7(2), 101-101
5. Ondieki, N. M. (2013). Effect of internal audit on financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
6. Sinha, V. K., & Arena, M. (2020). Manifold conceptions of the internal auditing of risk culture in the financial sector. *Journal of Business Ethics*, 162(1), 81-102.

الملاحق

الاستبانة

أخي الكريم / أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " أثر التدقيق الداخلي على تحسين

الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى".

يرجى منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة بعد قراءة كل عبارة من عبارات

الاستبانة قراءة متأنية ووضع علامة (□) في الخانة التي تعبر عن مدى موافقتكم عليها.

علماً بأن المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض الدراسة العلمي فقط، وتتوقف على

دقتها صحة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،،

الباحثة

الجزء الأول: معلومات عامة

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (□) في المربع المناسب:

(1) الجنس

1. ذكر. 2. أنثى.

(2) المؤهل العلمي:

1. دبلوم متوسط. 2. بكالوريوس.
3. ماجستير. 4. دكتوراه.

(3) التخصص العلمي:

1. محاسبة. 2. اقتصاد. 3. إدارة أعمال.
4. علوم مالية ومصرفية.

(4) سنوات الخبرة:

1. أقل من 5 سنوات. 2. من 5-10 سنوات.
3. من 11-15 سنوات. 4. أكثر من 15 سنة.

الجزء الثاني: ويشمل معرفة مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (√) في المربع الذي يتوافق مع رأيك:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	وافق	أوافق بشدة
معايير الخصائص						
	تحرص بلدية السلط الكبرى على استخدام برامج تدقيق رقابة نوعية.					
	تحرص بلدية السلط الكبرى على توظيف المدققين الداخليين من ذوي الخبرة في مجال التدقيق.					
	تحرص بلدية السلط الكبرى على وجود تلميحات مكتوبة واضحة بالنسب للإجراءات الخاصة بالعمل.					
	يقوم قسم التدقيق ببلدية السلط الكبرى بتدعيم حداى واستقلالية المدقق الداخلي.					
	يتمتع المدقق الداخلي ببلدية السلط الكبرى بصلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.					
	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم في أنشطة بلدية السلط الكبرى.					
	تخصص بلدية السلط الكبرى فرص تطويرية لكادر التدقيق من خلال إشراكهم بدورات في مجال معايير التدقيق الدولي.					
	يمتلك المدققون الداخليون ببلدية السلط الكبرى الإلمام الكافي بمعايير التدقيق الداخلي الدولي.					
معايير الأداء						
	تقوم بلدية السلط الكبرى بوضع نظام محكم للتدقيق الداخلي يتعاون في وضعه قسم التدقيق والمدير المالي.					

					يتأكد المدقق الداخلي في بلدية السلط الكبرى من أن المستندات المستخدمة في التدقيق الداخلي مناسبة وكافية.
					تتضمن أنشطة التدقيق الداخلي متابعة التدقيق بالقوانين والأنظمة والتعليقات في بلدية السلط الكبرى.
					يتضمن عملية التدقيق ضرورة تدقيق تسجيل وتبويب العمليات المحاسبية في بلدية السلط الكبرى.
					تم توزيع مهام العمل على العاملين في الدائرة المالية من قبل المدير المالي في بلدية السلط الكبرى.
					يقوم المدققون الداخليون ببلدية السلط الكبرى برفع تقاريرهم عن نتائج عملية التدقيق الداخلي فور الانتهاء منها.
معايير التطبيق					
					تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر في بلدية السلط الكبرى.
					يساهم التدقيق الداخلي في مراقبة عملية تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً في بلدية السلط الكبرى.
					يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وضبط عمليات الشراء غير المصرح بها في بلدية السلط الكبرى.
					تساهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير أنظمة الرقابة في بلدية السلط الكبرى.

الجزء الثالث: ويشمل تحسين الأداء المالي في الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بوضع إشارة (√) في المربع الذي يتوافق مع رأيك:

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	وافق	أوافق بشدة
تحسين الأداء المالي						
19	تحرص الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على الموازنة ما بين السيولة والمصروفات.					
20	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على التخطيط المالي والتشغيلي لتحديد الأهداف المرجو تحقيقها خلال السنة المالية.					
21	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى على إعطاء دوراً هاماً لتدقيق الداخلي في تفعيل الرقابة المالية من أجل تحسين الأداء المالي.					
22	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمقارنة الأداء المالي لديها مع البلديات الأخرى					
23	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتوفير بيئة عمل فعالة من أجل تحسين الأداء المالي.					
24	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمراقبة المؤشرات المالية المختلفة من أجل اكتشاف مواطن ضعف الأداء المالي.					
25	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال خفض التكاليف وتحقيق العوائد.					
26	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطوير النظم الحاسوبية بشكل مستمر.					
27	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بوضع استراتيجيات طويلة الأجل لضمان تحسين الأداء المالي.					
28	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بتطبيق القواعد الحاسوبية المتعارف عليها من أجل تحسين الأداء المالي.					
29	تقوم الدائرة المالية في بلدية السلط الكبرى بمواجهة التزامتها قصيرة الأجل بكل يسر.					

The contribution of the ERP system to the activation of the accounting information system in the economic institution

Ahmed Gaid Noureddine

University of Mohammed Khader Biskra Algeria

Helaili Islam

University of Mohammed Khader Biskra Algeria

Summary: The goal of this research is to identify the contribution of the ERP system in the activation of the system of accounting information in the economic enterprise. That is by referring to what the ERP system is through definition, clarifying its features, the requirements of good application, and demonstrating that the information system of accounting is one of the most important information systems in the enterprise by addressing its concept, characteristics, and functions, through to the contributions of the ERP system in the Accounting Information System.

One of the most important findings of this study is that the ERP system is one of the most important means of information technology designed to activate the accounting information system through two aspects:

The aspect of information and data as well as the aspect of the system itself and what it needs from the branches or rather the aspect of run Information and run operations. Regarding the aspect of operating information to the ERP system ensures the accounting information system assimilated, appropriate and timely amount of data (information completion)). This is what leads for the outputs of the Accounting Information System being of good quality. On the operational aspect, which is by means of the coordination of all subsystems of the enterprise's Accounting Information System and their incorporation (process completion) all result in the activation of the enterprise's accounting information system and the granting of competitive status.

Keywords: Enterprise Resource Planning System ERP, Accounting Information System, Accounting Information System Activation.

1. Introduction:

Among the most important features of the modern era is technological progress and the information and software revolution. Which has prompted public institutions and the economic institution in particular to look for systems to: develop their business so that they can adapt to the surrounding environment, face great competition with other institutions, and try to adopt new technology that helps them to achieve excellence.

All of this can be achieved through systems that integrate and link Enterprise Information Systems both internally and externally. The internal integration lies in linking the information systems of the enterprise to each other. The external integration comes from linking information systems to enterprise systems with information on customers, therefore, enterprises seek to use information systems that connects and promotes the functions of the institution under the challenges they face. Therefore, enterprise resource planning (ERP) systems have emerged as programs designed to create integration of enterprise activities through the interconnection of different functions in the enterprises.

1.1. Raising the Problem:

Speaking of the accounting information system and the accounting information, it provides to the economic establishment to determine its financial position and this accounting information in order to contribute to the correct determination of the situation it must have qualitative characteristics. After obtaining the information, it must be stored for reference to make comparisons, where we find that the accounting information system provides a database for keeping this accounting information on one hand, on the other hand and in response to the requirements of information technology. Institutions are now moving towards achieving integration and interdependence in enterprise information systems through the application of the ERP system that provides a centralized integrated database that includes all the functions of the institution and all the databases in the institution, whether administrative or accounting. Based on the previous proposition, the problem can be formulated as follows:

How does ERP system contribute to activating the accounting information system in the economic institution?

Based on the previous problem, the following sub-questions could be asked:

- What is the enterprise resource planning system?

- What is the accounting information system?
- What are the contributions of the ERP system in activating the accounting information system in the economic institution?

1.2. Hypotheses: We have adopted the following hypothesis in an attempt to answer the problem of study:

- The ERP system does the accounting information system from two aspects: The information running aspect and the operation running aspect.

1.3. Goals of The Study: This topic has several objectives:

- Address all concepts related to ERP.
- Address the accounting information system and all its components and characteristics.
- Know the requirements for applying ERP.
- Show the contribution of ERP in activating the accounting information system in the economic institution.

1.4. Methodology of The Study: Due to the nature of the study and in an attempt to achieve its objectives, it was necessary to follow the descriptive analytical approach. Which is based on the collection of data and information, as this approach aims to simplify the information and the ideas it contains; on the one hand, and to deepen the analysis on the other.

Based on the problem and the aforementioned objectives, the study can be divided into the following:

- What is ERP.
- What is the accounting information system.
- The contribution of the organization's resource planning system to the activation of the accounting information system in the organization.

2. What is ERP?

Institutions of all kinds are implemented and operated by ERP, where ERP is the backbone of multifunctional organizations, which automatically integrates a lot of internal processes, information systems and services into a unified program and for more information, the following must be addressed.

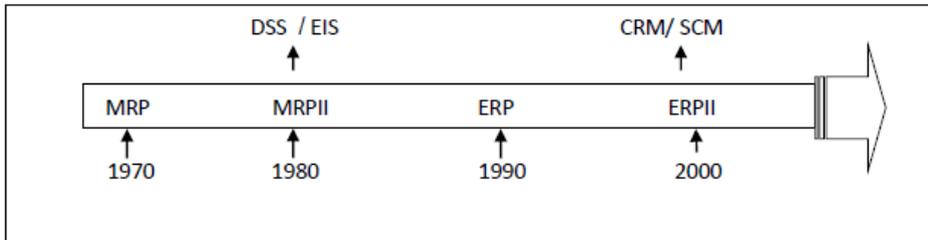
2.1. The Historical Development of The Enterprise Resource Planning System:

Knowing the history and development of ERP is essential to understanding the current application and its developments, and herein we review the most important stages of the emergence and development of the ERP system¹. The first phase of the ERP was implemented in 1970 through a system called MRP Material Requirements Planning and the focus of the MRP program was on internal production planning, through the calculation of time requirements, procurement, and material planning. The MRP program does not focus on any kind of services. Rather, it is a matter of providing the right materials in a timely manner, and MRP is a major step forward in the planning process. The new generation of these systems was then introduced with the beginning of 1980 under the name of the planning of the manufacturing resource MRPII Manufacturing Resource Planning. MRPII integrated the system of accounting and financial management. The MRPII systems have also crossed the boundaries of the production functions from which they started. After that, the DSS decision support system and EIS executive information systems appeared, which enabled the organization to have a semi-integrated business system, and thus integrated IT systems provided a competitive advantage to these institutions. The major transformation in the late 1980s and the beginning of the 1990s was a clear need to develop a complete system that would enable the use of stored data in the common databases on a large scale, which has become a top priority for information technology specialists. This widely used joint database was called Enterprise Resource Planning ERP. ERP includes all stages of planning the foundation's resources: including product design, storage, material planning, planning capacity, and communication systems. ERP systems help organizations become more flexible through the integration of information through access to all basic programs, including access to all programs in a timely manner. ERP systems have evolved into what is now referred to as ERP II, and over the past few years, the functional limits of ERP II systems have begun to expand through SCM supply chain

¹ Ben Tayeb Ibrahim, ERP system and its most important modern economic institutions, Journal of North African Economics, University of Hassiba Ben Bouali Chlef, Volume 14, Issue 18, 2018, P 192-193.

management and CRM. The following format can be used to illustrate the stages of the emergence and development of a system that plans enterprise resources:

Figure 01: Stages in the evolution of the ERP system



Source: **Stephen Haag, Maeve Cummings, Information systems essentials, McGraw-Hill, USA, 2009, P199.**

2.2. Definition of an ERP system: The following definitions can be included

- According to *Jean-Louis Lequeux*, the term ERP is "an integrated management program that combines a set of automated media applications, formed and coordinated with each other, with the aim of integrating and improving the management processes, setting a single reference (a single database)." ¹
- *Haag & Cummings* defines the enterprise resource planning system as "a collection of integrated programs for business management, accounting, finance, human resource management, project management, inventory management, maintenance service and management, transportation, electronic commerce, supply chain, and customer relations management, And electronic cooperation, it includes all the technology and software systems in the enterprise." ²

From the above we can conclude that ERP is a comprehensive program that connects all the functions of the organization within a common database that facilitates all functions and processes in the

¹ Jean-Louis LEQUEUX, Manager with ERP (Service Oriented Architecture) Organizational Publishing, Eyrolles Group, Paris, France, 3rd edition, 2008, P 31.

² Stephen Haag, Maeve Cummings, Information systems essentials, McGraw-Hill, USA, 2009, P 52.

organization to be exploited according to the needs of data and information. Which is through the flexibility of the options and advantages that the program gives each user according to their level of the job and needs of that data and information. Therefore, we can say that the essence of the ERP system work is the central database that collects information from all components of individual applications that are called units for all various business functions such as accounting, manufacturing, marketing, human resources, etc. When the user enters or updates information in one unit, the entire system immediately performs the automatic update.

The following format is pro

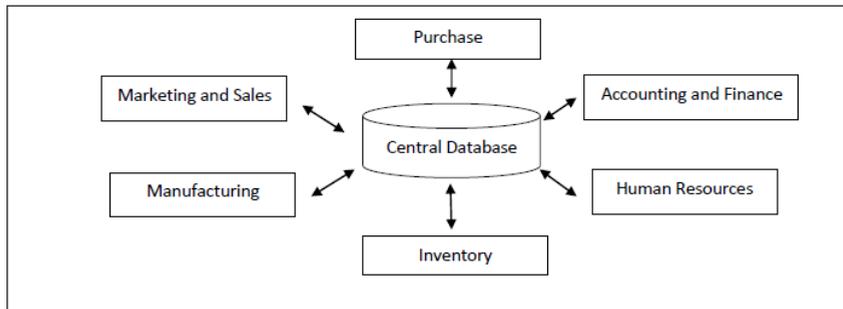


Figure 02: Information Link in ERP

Source : Paige Baltzan, Amy Phillips, *Essentials of business driven information systems*, McGraw-Hill, USA, 2009, P159.

2.3. Reasons for adopting the ERP system: The book divides the reasons for adopting the ERP system into two types of reasons, including technical and administrative reasons. Below is a brief presentation of these reasons.¹

A. Administrative Reasons:

- Enabling business growth.
- Improve the efficiency of system processes.
- Reduce data processing time and improve retrieval.

¹ Galani Despina, Efthymios Gravas and Antonios Stavropoulos , *ERP Benefits and Firm Performance in Greece*, Galani, Gravas, Stavropoulos, 2010, P 173.

- Gain time and improve the quality of decision-making in the organization.
- Get more accurate and comprehensive information to solve aspects of the problem.
- Improving the image of the institution in front of its various clients.
- Facilitate the exchange of information between different departments and branches.

B. Technical reasons:

- Solve the y2k problem.
- Replace traditional systems in the organization.
- Software maintenance by hiring more experienced individuals
- Avoid repeating data.
- Reduce the number of errors.
- Reduced setup time.
- Integration of applications across processes

2.4. Advantages of ERP: which are:¹

- a. The unit and completeness of information systems: in the sense that the planning of the organization's resources provides a single working environment through its single database and this is reflected in the possibility of many physical databases but all of them adhere to a single structure. In short, the planning of the organization's resources can avoid the repetition of information between the various information systems in the organization, i.e. the completion and integration of the enterprise's processes.
- b. The user can record the data instantly and retrieve it at any time. Another positive advantage is that the greetings in the updates are done in a record time and extended to other software units, i.e. the exchange of data throughout the organization.
- c. ERP is a multi-lingual and currency tool, and is therefore adapted to the global market.
- d. ERP systems operate, ensure, and control multiple stages such as the accounting cycle.

¹ Jamal Saedani, ERP in Small and Medium Enterprises, New Economy Journal Khamis Miliana, Issue 15, Volume 02, 2016, P 265.

- e. ERP enables control over all activities of the institution and all its functions and interests.

2.5. The requirements for the application of the ERP system:

Organizations are required to provide the following requirements that ensure that the benefits and qualities of the ERP system are optimized and these requirements can be determined as follows:¹

- a. **Contracting with ERP service providers with great care because of their important role in carrying out the ERP system with the basic functions entrusted to it.** One of the most important reasons for successful ERP implementation is to contract a service provider with a vendor in this field. This provider ought to be officially licensed to carry out the application process from the parent company of the program to be applied. As contracting with a service provider does not have experience in this area will either lead to an application that does not fulfill the purpose, and does not achieve the desired benefits from it, or leads to a failure of the application from the beginning.
- b. **Concerted efforts at all levels of management.** The basic function of the ERP system is to achieve the organization's information needs, and in order to achieve the desired objectives, efforts must be combined at the administrative level at the top of the organizational structure, as well as the efforts of the staff must be combined even below the organizational structure.
- c. **Designing a system that suits the real needs of the organization.** The organization must:

Define the goals behind the acquisition of the ERP system in a clear manner, specify the procedures and processes that all functions inside the organization perform in detail, and identify the defects of the traditional system application. So that the provider of the organization's resource planning system designs a system that suits the real needs of the institution.

- d. **Its administrators should properly implement the organization's resource planning system:** the ERP system should be well received by the beneficiaries when applied at all levels. Although, this requires a highly conscious management in dealing with developments as a result of

¹Abdul-Majid Muhammad Munir Jombaze, The Impact of The Application of ERP on The Effectiveness of Accounting Data, PhD thesis, majoring in Accounting, Faculty of Economics, University of Kaye, Sudan, 2018, P P 41-46.

the shift from traditional systems to enterprise resource planning systems. In addition, the need to apply the system properly from the staff so that the information and data extracted from the system is more reliable to the management in the sense of accuracy, credibility and fulfilling the needs of management to make timely decisions and this is what the ERP system must ensure.

3. What is the accounting information system:

The accounting information system is one of the most important modern systems, which most institutions seek to keep up with it in this era and keep pace with all its advances in order to distinguish and keep pace with developments in the business environment. To clarify the accounting information system it is necessary to address the following:

3.1. Important definitions of the system and information:

- **System definition:** 'The term system can generally be defined as a coherent and homogeneous set of resources and elements (individuals, equipment, machinery, funds, records) that interact with each other within a particular framework (system boundaries) and act as a single unit towards achieving a general goal or set of objectives under the surrounding environmental conditions or constraints.'¹
- **Definition of information:** It can be defined as 'the term information expresses data that has been operated in a certain way that has led to meaningful results for its users'², as it is known as 'the result of organizing, arranging, scheduling or transferring data by system to selected sets of data collected in a certain way, which increases its value to the beneficiary or user'³
- **The difference between data and information:** 'as the relationship between information and data is manifested in the fact that the data represents input processed to obtain information'.⁴

¹ Ahmed Hussein Ali Hussein, Accounting Information Systems the Intellectual Framework and Applied Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2004, P 13.

² Ahmed Hussein Ali Hussein, previous reference, P 25.

³ Yahya Mustafa Helmy, Fundamentals of Information Systems, Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1998, P 72.

⁴ Thanaa Ali Al-Qabbani, Accounting Information Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2003, P 9.

- **Definition of accounting information:** Accounting information in particular is defined as 'the product of the accounting information system that has been fed, recorded and produced in the form of financial reports. The purpose of which is the engine of the management for running its projects and the effectiveness of management depends on the availability of this accounting information necessary for planning, guidance and oversight'.¹

3.2. Definition of the accounting information system: The following definitions can be provided:

- The accounting information system can be defined as 'that essential and important part of the administrative information system in the business economic unit that calculates and aggregates financial statements from sources outside and within the economic unit and then triggers such data and converts it into useful financial information for users of this information outside and inside the economic unit'²
- Also known as 'one of the subsystems of the economic unit consists of several subsystems that work together in a coherent, coordinated and reciprocal manner with the aim of providing historical, current, future financial and non-financial information to all those interested in the economic unit and in the interest of achieving its objectives'³.

We note from the above that the accounting information system is not an alternative to the administrative information system nor is it separate from it; however, it is considered one of the subsystems of the administrative information system within the economic unit. I say that the accounting information system is one of the most important and largest subsystems in the administrative information system. Furthermore, I see that it is comprehensive as it extends to all the activity of the economic unit and provides useful information to managers at all administrative levels. In addition to the overlap of the accounting information system and its interaction with other subsystems that can exist in the administrative information system.

¹ Nasser Muhammad Ali Al-Mahjali, Characteristics of Accounting Information and its Impact on Decision Making: A Case Study of an Economic Institution, Unpublished Master Note, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Batna, Algeria, 2009, P 24.

² Ahmed Hussein Ali Hussein, previous reference, P 47.

³ Hisham Omar Hammoudi Abdul, 2016, Using Accounting Information System in Accordance with the Sharia Accounting Method in the Zakat Fund, Arab Organization for Administrative Development at the League of Arab States, Cairo, Egypt, P 78.

3.3. Components of the accounting information system: The accounting information system is like any system that consists of a group of elements to achieve its goal for which it was established, these elements we collect as following:¹

- a. Documents and supporting documents that support the financial operations that take place in the economic establishment.
- b. The databases in which the financial statements related to financial operations are stored.
- c. Computer application programs that process data to convert it into useful and appropriate information.
- d. The accounting procedures drawn and written for the sequence of financial operations in the institution.
- e. Individuals working with one or more elements of the accounting information system. The electronic and technological communication means used in the accounting information system.

3.4. Characteristics of the Accounting Information System: It can be summarized as follows:²

- a. The goals of the system should be as specific as possible so that it can be designed in the appropriate way to achieve them.
- b. To be flexible enough to adapt to the changes in the goals and the circumstances surrounding the system.
- c. The system should be stable, so that it can maintain the consistency of the relationship between the values of its variables.
- d. The system should have sufficient relations to link its basic and environmental pillars, which surround each other in such a way as to allow a system to achieve the desired state of stability.
- e. It must achieve a high degree of accuracy and speed in the processing of financial statements when transferring accounting information.
- f. To provide the management with the necessary and timely accounting information to make the decision to choose an alternative from the available alternatives for management.

¹ Amira Sharaf Abdel-Din, and others, calculated accounting information systems and their impact on financial performance in commercial institutions, supplementary research for a Bachelor's degree, Department of Accounting and Finance, Faculty of Business Studies, Sudan University, 2017, P 17.

² Farid Kortel, Khaled Al-Khatib, Information Systems for Decision Making, Zamzam, Jordan, 2015, P 66.

- g. To provide the administration with the information necessary to achieve oversight and evaluation of the activities of the economic establishment.
- h. To provide management with the necessary information to assist it in its important function, which is the short, medium and long-term planning of the organization's future business.
- i. Be quick and accurate in retrieving the quantitative and descriptive information stored in their databases when needed.
- j. To be sufficiently flexible when it is necessary to be to suit the urgent changes that are in place for the organization.

3.5. Accounting Information System Functions: Among the most important functions performed by these systems are the following:¹

- a. The function of collecting, classifying and indexing accounting data.
- b. The function of reviewing, entering and storing the accounting data in the system.
- c. The function of operating and processing accounting data to convert information that serves the objectives of the organization through the steps of the production of information and with the help of applied software.
- d. The function of storing accounting information and managing the data bank.
- e. The function of transferring and communicating information to its users, and displaying it in the appropriate way.
- f. The function of controlling and protecting data, ensuring its accuracy and integrity and thus the accuracy of the information.

4. Contribution of the ERP system in activating the accounting information system: In this part of the study, we will focus on detailing the contributions of ERP to the accounting information system in order to activate it and make it at a particularly competitive level and to improve the performance of the institutions in general. As ERP can trigger the accounting information system on two aspects the side of information, financial, and accounting data. In addition to the aspect of the system itself and its branches, or rather the operation of the information and the operating the operations.

¹ Fayyad Hamza Ramli, Accounting Accounting Information Systems, Sudan Al-Qala Press Khartoum, Sudan, 2011, P 66.

4.1. Data and Information Side (Operation of Information):

Where the accounting information system is based on the data and financial and accounting information that is considered its input, which is converted into outputs through the operations of the accounting information system. Where those outputs are represented in the lists and financial reports and to obtain quality outputs must also be the inputs of quality. Which is guaranteed by ERP to the system accounting information system; by fulfilling the information and data by entering all operations into the system by including that data in the database central data and then the ERP system distributes these restrictions on the accounts of the General Manager automatically. Then, these data are used and quickly converted into information that reflects the financial position of the institution and allows the preparation of the final financial statements and the preparation of the required reports from the administration, as soon as possible.

Likewise, the ERP system works to integrate information (information completion) within the organization and not to contradict nor duplicate information despite its different sources and guarantees its accuracy. This is with regard to the inputs of the accounting information system. As for the outputs of the accounting information system, the ERP system works on arranging, classifying and completing it, making it usable and facilitating the possibility of referring to it in order to make comparisons or restart it again.

Therefore, the ERP system guarantees the accounting information system in terms of data and information operation as follows:

- a. **Information integration:** Integration is one of the most important objectives of the ERP system by providing the unified database system with the aim of excluding conflicting information, creating channels of communication between the interests of the organization at the right time and linking all components of the organizational structure of the organization in a way that supports integration.¹
- b. **The quality and accuracy of information:** The quality of information and data is one of the most important objectives of ERP. Because of its importance as the primary source of decision-making

¹ Azevedo, Romao, and Rebelo, Advantages, limitations and solutions in the use of ERP systems (Enterprise Resource Planning) A case study in the hospitality industry, Procedia Technology, Vol 5,2012, P 136.

where the system requires accuracy and credibility in order for the organization's decisions to be consistent with what it wishes to reach.¹

The quality of the information is also related to the quality of the information circulating within the organization. It is supposed to be produced by the ERP in the presence of this system can ensure the proper flow of information at both internal and external levels, i.e. the availability of information about suppliers and customers and the availability of information for management in a timely manner.²

The quality of information and data is therefore a fundamental principle of ERP application and its quality is measured by the timely availability of beneficiaries and in the appropriate quantity, making the process of guiding the accounting information system more effective.³

4.2. System and its subsystems Side (process operation):

The ERP system ensures that the accounting information system in the operating the operations is sufficient to activate it and make it respond to the expectations of the economic institution and deliver it to a competitive situation. In what follows we will address the most important subsystems of the accounting information system in the economic institution and what is included in the ERP system planning system to it.⁴

- a. For Financial Management:** simplifies and completes financial management through its program that integrates accounting, sales and procurement data and which leads to permanent monitoring of important financial information to ensure business continuity properly with the ability to determine the changes that must be made to achieve excellence for the institution.

¹ Jahani, Masoud. and Soofi, Fereshteh, The Effect of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on the Correct determination of the Cost for a Cement Plant Admiqued to Tehran Stock Exchange, *Advances in Environmental Biology*, vol 7, 2013, P 80.

² Daoud, H and Triki, Mac counting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance *The International journal of digital accounting research*, Vol. 13, No 1, 2013 , P 122.

³ Mazzawi, R, Enterprise Resource Planning Implement Lon Failure A Case Study from Jordan. *Journal of Business Administration and Management Sciences Research*, vol 3, 2014, P 45.

⁴ Abdul-Majid Muhammad Munir Jombaze, previous reference, P P 115-117.

- b. For Procurement Department:** ERP provides the ability to record the daily mobility of purchases such as purchase transactions, payments to suppliers, debit and credit settlements, and to register purchase orders to obtain financial status with suppliers through numerous queries and various reports in detail or brief.
- c. Manufacturing Management:** ERP Manufacturing Management ensures that integrated processes are carried out, whether related to internal manufacturing, third-party manufacturing or supervised third-party manufacturing, whether the manufacturing process is one stage or more, whether the materials used are one or more materials. In addition to the possibility of defining the composition of the materials manufactured from raw materials to facilitate automatic registration in the extraction of raw materials and entry of manufactured materials from and to warehouses and knowing the cost before the manufacturing. It can also extract the cost statements of a manufactured material from raw materials, working hours, wages and fixed and variable expenses during a variable time-period from day to year and can link manufacturing with standard models and knowing the deviations between the standard and the actual.
- d. Sales management ERP** ensures that the daily traffic of sales, such as sales transactions, receiving from customers, debit and credit settlements, and the registration of supply requests for financial status with customers, can be recorded through numerous queries and various reports in detail or brief.
- e. For accounting management:** It branches into the following.
- **General ledger:** The ERP system for general ledger books ensures direct registration as a result of automatic movement of restrictions for sales, purchases, warehousing and manufacturing operations. This leads to direct inquiries about daily movement and account statements, in detail or in short, allowing daily account balances to be determined.
 - **Fixed Assets:** The ERP system ensures that fixed assets are handled with great accuracy on a regular basis, and this is done through pre-determination of the value of the asset. Re-evaluation or changing the methods of depreciation.
 - **Receipt and payment notes:** The ERP system for this part of the accounting information system provides real-time processing as part of the basic accounting movement and gives the possibility to arrange them

according to the sequence of customers and suppliers and according to the due dates for easy follow-up.

- **Inventory:** The ERP system provides the ability to organize inventory operations for warehouses by providing inventory cards and giving differences after manually or automatically entering inventories and automatic correction of material stocks quantities and costs according to actual inventory results.
- **Estimated budgets:** The ERP system ensures that estimated budgets are optionally used to carry out pre-planning for months or years.
-
- f. **For Multiple branches:** The ERP system ensures the ability to deal with unlimited branches. As the accounts of these branches are affected automatically by transaction documents and their detailed statements, auditing balance reports, and general budgets. Each branch can be monitored separately or all branches combined, and knowledge of the profits of each branch individually or gross profit for all branches. This is on a monthly, quarterly, semiannually or annual basis, depending on the need of the parent institution.

5. Conclusion:

The ERP system is a data-processing project that is designed to coordinate all activities, resources and information within the organization. It works to support all the basic operations of the institution.

Among the most prominent operations carried out by this system is its support for the information systems in the organization in general and the accounting information system in particular. By merging all the data in one database common to the various systems of the organization, allowing all levels to benefit from all the information of that base and store all its work on it. In addition, the ability to recover all necessary and stored information, link all work with each other in order to achieve integration, and complete information and operations. In light of this, we see that the adoption of the ERP system and the success of its application in contemporary institutions; contributes significantly to the development of the work of the institution from during its activation of its information systems, especially accounting systems, because of its great importance in the organization.

5.1. Testing validity of hypotheses:

- **Hypothesis:** 'ERP operates a two-sided accounting information system by the operating of information and operation of processes'. This assumption has been validated through the study. Where we found that ERP operates the accounting information system on two aspects. The aspect of operating information by improving the quality of the inputs to the accounting information system, so that the ERP system ensures the accounting information system integrated data in the appropriate quantity and at the right time. This is what leads to that the outputs of that accounting information system are of quality. As for the operational aspect, through the coordination of all subsystems in the accounting information system in the organization with each other and their integration, all of which leads to the activation of the accounting information system in the economic institution.

5.2. Study results: The most important conclusions of the literature that we addressed through this study, through which the ERP system contributes to the activation of the accounting information system in the economic institution next to it, which is as follows:

- Providing accurate information and data.
- Implementing an ERP system that ensures increased information productivity.
- Ability to use data and information for all branches and levels.
- The ability of the ERP system to maintain information and data within a unified database.
- Easy access to that data and information by users of the accounting information system.
- Facilitates accounting work by automatically providing the system with accounting restrictions allowing the system to be invested and used automatically.
- The possibility of referencing accounting information at any time in order to make comparisons and correct deviations.
- Determining the outcome of the institution according to the needs of the institution whether monthly, quarterly, semiannually or annually.

- Opening and closing the financial year automatically and dividing it into periods according to the size of the institution's activity, which reduces pressure at the end of the year.
- Providing timely accounting information and contributing to the quality and speed of production of accounting financial reports and statements.
- Increasing the institution's ability to control all aspects of the accounting information system.
- Delivering the institution with a competitive position by activating its accounting information system.

5.3. Recommendations: In light of our findings, we propose a number of recommendations that we consider important:

- The economic institution must choose the appropriate ERP system that is suitable for its activity in order to benefit from the qualities it provides to it, as choosing the wrong system and implementing it leads the organization to incur losses.
- The organization must ensure adequate training for those in charge of the ERP system in order to ensure that the system fully taken advantage of.
- Hire specialists and consultants for the periodic evaluation of the ERP system.
- The cost of acquiring and implementing an ERP system by organizations must be taken into consideration for the potential return from implementation of this system.

List of references

1. Ben Tayeb Ibrahim, ERP system and its most important modern economic institutions, Journal of North African Economics, University of Hassiba Ben Bouali Chlef, Volume 14, Issue 18, 2018.
2. Jean-Louis LEQUEUX, Manager with ERP (Service Oriented Architecture) Organizational Publishing, Eyrolles Group, Paris, France, 3rd edition, 2008.
3. Stephen Haag, Maeve Cummings, Information systems essentials, McGraw-Hill, USA, 2009.
4. Galani Despina, Efthymios Gravas and Antonios Stavropoulos , ERP Benefits and Firm Performance in Greece, Galani, Gravas, Stavropoulos, 2010.
5. Jamal Saedani, ERP in Small and Medium Enterprises, New Economy Journal Khamis Miliana, Issue 15, Volume 02, 2016.
6. Abdul-Majid Muhammad Munir Jombaze, The Impact of The Application of ERP on The Effectiveness of Accounting Data, PhD thesis, majoring in Accounting, Faculty of Economics, University of Kaye, Sudan, 2018.
7. Ahmed Hussein Ali Hussein, Accounting Information Systems the Intellectual Framework and Applied Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2004.
8. Yahya Mustafa Helmy, Fundamentals of Information Systems, Al-Ahram Foundation for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 1998.
9. Thanaa Ali Al-Qabbani, Accounting Information Systems, University House, Alexandria, Egypt, 2003.
10. Nasser Muhammad Ali Al-Mahjali, Characteristics of Accounting Information and its Impact on Decision Making: A Case Study of an Economic Institution, Unpublished Master Note, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Batna, Algeria, 2009.
11. Hisham Omar Hammoudi Abdul, 2016, Using Accounting Information System in Accordance with the Sharia Accounting Method in the Zakat Fund, Arab Organization for Administrative Development at the League of Arab States, Cairo, Egypt.
12. Amira Sharaf Abdel-Din, and others, calculated accounting information systems and their impact on financial performance in commercial institutions, supplementary research for a Bachelor's degree, Department of Accounting and Finance, Faculty of Business Studies, Sudan University, 2017.
13. Farid Kortel, Khaled Al-Khatib, Information Systems for Decision Making, Zamzam, Jordan, 2015.
14. Fayyad Hamza Ramli, Accounting Accounting Information Systems, Sudan Al-Qala Press Khartoum, Sudan, 2011.

15. Azevedo, Romao, and Rebelo, Advantages, limitations and solutions in the use of ERP systems (Enterprise Resource Planning) A case study in the hospitality industry, *Procedia Technology*, Vol 5, 2012.
16. Jahani, Masoud. and Soofi, Fereshteh, The Effect of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on the Correct determination of the Cost for a Cement Plant Admiqed to Tehran Stock Exchange, *Advances in Environmental Biology*, vol 7, 2013.
17. Daoud, H and Triki, Mac counting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance *The International journal of digital accounting research*, Vol. 13, No 1, 2013.
18. Mazzawi, R, Enterprise Resource Planning Implement Lon Failure A Case Study from Jordan. *Journal of Business Administration and Management Sciences Research*, vol 3, 2014.

« La digitalisation de la monnaie, une innovation technologique ou un changement de paradigme. Exemple du bitcoin comme crypto-monnaie »

Dr Zerkhefaoui Lyas

Maitre de conférences classe B

FSECG.UMMTO.

ALGERIE

Dr Akila Rachedi / Zouaoui

Maître de Conférences HDR

FSECG.UMMTO

ALGERIE

Résumé

Dans une ère fortement avancée technologiquement et dans une économie de plus en plus digitalisée, la monnaie s'est virtualisée sous plusieurs formes et appellations. Phénomène mondial, les crypto-monnaies comme moyen de paiement (notamment le bitcoin) sont venues bouleverser le monde économique et financier.

Ce papier vise la compréhension des instruments numériques pouvant potentiellement remettre en question les prérogatives des banques centrales dans les domaines du système de paiement et de comprendre comment les monnaies digitales pourraient potentiellement concurrencer ces systèmes de paiement traditionnels. Il s'agit en premier lieu, de porter un regard sur les différentes crypto-monnaies existantes, et en second temps, mettre en lumière leurs avantages et enjeux.

Mots clés : Digitalisation, monnaies virtuelles, crypto-monnaies, bitcoin, blockchain

« *The digitization of money, technological innovation or a change of paradigm. Example of bitcoin as a crypto-currency* »

Summary

In a highly technologically advanced era and in an increasingly digitalized economy, money has become virtual in many forms and names. A global phenomenon, crypto-currencies as a means of payment (especially bitcoin) have shaken the economic and financial world.

This paper aims to understand digital instruments that can potentially challenge the prerogatives of central banks in the fields of the payment system and to understand how digital currencies could potentially compete with these traditional payment systems. The first step is to take a look at the various existing crypto-currencies, and secondly, to highlight their advantages and challenges.

Keywords: Digitization, virtual currencies, crypto-currencies, bitcoin, blockchain

Introduction

Les transformations socio-économiques qu'a connues l'économie marchande depuis la fin du 19^{ème} siècle, ont mis l'accent sur le rôle moteur qu'a joué la monnaie dans le cadre de la régulation de l'activité économique. Ainsi à partir des travaux pionniers des économistes classiques jusqu'au aux apports des post-keynésiens et des institutionnalistes, la monnaie à toujours fait objet de convergences et de de divergences entre les différents paradigmes.

La révolution internet et la tendance à la digitalisation de l'économie, a permis de développer de nouvelles formes de monnaies appelées **crypto monnaies** et qui fonctionnent selon de nouvelles règles.

Après avoir présenté dans un premier temps, l'approche monétaire dans ses visions post-keynésiennes et institutionnalistes (regulationiste et conventionnaliste), nous présentons dans un second temps un exemple de digitalisation de la monnaie à travers le cas du Bitcoin, tout en analysant ses avantages et ses limites.

I. Une revue de la littérature

Du point de vue académique, au cours des dernières décennies, une abondante littérature a entièrement été consacrée au rôle de la monnaie au sein de la société et quant à sa gouvernance. La diversité des théories monétaires, qui est seule à même de pouvoir appréhender toute la complexité de la monnaie (Piégay. Pierre, Louis-Philippe. Rochon, 2003).

Au-delà des formes qu'elle peut prendre, l'existence de monnaies soulève deux questions distinctes, celle de sa nature et celle de ses fonctions, qui renvoient à des approches théoriques et à des définitions distinctes.

L'évolution des théories dans le but d'une adaptation pour prendre en compte les nouveaux usages de la monnaie et de ses conséquences a abouti à l'émergence de plusieurs approches de la monnaie.

Il s'agit dans une première partie de réflexion, de renouer avec les débats anciens autour de la nature de la monnaie et de ses fonctions.

Le premier courant de pensée, proposé par les économistes post keynésiens (Lavoie. Marc, 2004) a pour ambition de revenir sur la vision Keynésienne consistant à décrire une « économie monétaire de production ». Le second consiste en l'analyse institutionnaliste de la monnaie développée en France (travaux de Michel Aglietta et André Orléans, 2002). Le troisième qui est la combinaison des deux premiers, est le courant hétérodoxe.

Empruntée à Schumpeter (Schumpeter. Joseph. Alois, 1954) , l'approche « monétaire » de l'économie se fonde sur le principe que « tous les phénomènes de la vie économique sont susceptibles d'être décrits en termes de biens et de services, de décisions les concernant et de relations entre eux » ,

Schumpeter propose la définition suivante de l'approche « monétaire » : « L'analyse monétaire [...] implique que l'on rejette tout d'abord la proposition selon laquelle [...] le facteur monnaie serait d'importance secondaire pour expliquer ce qu'est le processus économique dans la réalité ». L'approche monétaire place la monnaie à la base de son édifice théorique, le point de départ se trouve bien dans le rejet de la dichotomie traditionnelle entre les sphères réelle et monétaire.

Les post-keynésiens expliquent que dans la réalité, ce sont les crédits qui font les dépôts. Les banques n'ont pas besoin de disposer de dépôts préalables pour pouvoir accorder des crédits à leurs clients. Elles créent au contraire la monnaie de second rang lorsqu'elles accordent des crédits et cette monnaie est alors déposée par les agents sur des comptes bancaires. La création monétaire dépend donc avant tout des besoins de l'économie. Les banques répondent à cette demande et la banque centrale fournit toute la liquidité ultime au taux d'intérêt fixé.

L'approche post-keynésienne trouve son origine dans les travaux de Keynes (Keynes John Maynard,1998) bien sûr, mais aussi dans les œuvres d'autres économistes, ses principaux représentants Moore ou Lavoie.

Les recherches qui s'inscrivent dans une démarche institutionnaliste renvoient aux travaux de Michel Aglietta et André Orléans (2002).

Ces deux auteurs qui considèrent la monnaie comme l'institution première, au fondement de l'ordre marchand , ont été parmi les principaux instigateurs de deux grands courants tentant de rompre avec l'économie standard en proposant une approche alternative et hétérodoxe, respectivement les théories de la régulation et l'économie des conventions. Pour ces derniers, La monnaie est en effet une norme socialisante. Cela signifie que la socialité n'est pas donnée au départ comme le supposent les théories économiques classiques ; elle est au contraire l'aboutissement d'un processus de socialisation dans lequel l'institution monétaire joue un rôle essentiel. Dans un tel cadre, les auteurs proposent de renouveler la lecture de la théorie des formes de la valeur de Marx à la lumière des travaux de René Girard.

Une autre approche de la monnaie développée par les deux auteurs et qui considère la monnaie comme une institution qui exprime et conforte les valeurs globales de la société où elle existe.

La monnaie est analysée dans ce cadre, autour de trois axes essentiels : les notions de dette, de confiance et de souveraineté, et sa nature institutionnaliste se voit clairement mise en évidence.

La monnaie est conçue dans cette approche comme le lien social essentiel qui permet de cimenter l'économie dans son ensemble. Lieu de canalisation de la violence, source toujours possible de conflits, elle est aussi facteur de stabilisation de l'économie.

La crise économique globale qui sévit depuis 2008 a largement contribué à remettre en lumière les faiblesses et les insuffisances des théories économiques orthodoxes.

Les deux grands courants présentés précédemment, représentatifs des approches monétaires mais que l'on a souvent tendance à opposer, peuvent s'avérer en réalité complémentaires pour traiter un objet aussi multidimensionnel que la monnaie.

L'association de ces courants a permis la création d'un nouveau cadre conceptuel, d'un nouveau paradigme épistémologique hétérodoxe. Pour Lavoie(2004), le recours à une épistémologie réaliste et non instrumentaliste, l'adoption d'une ontologie holiste plutôt qu'individualiste, la limitation de la rationalité des agents économiques, la concentration de l'analyse sur la production et la croissance plutôt que sur l'échange, ainsi qu'une croyance dans la nécessité pour l'État d'intervenir sur les marchés. Le réalisme, le rejet de l'hyper rationalité ainsi que celui de la toute-puissance des marchés semblent assez globalement partagés parmi les hétérodoxes.

Par ailleurs, l'état d'art a montré que la monnaie remplit trois fonctions économiques principales, celles de :

- unité de compte : la monnaie sert d'étalon permettant de fixer la valeur des différents biens et services
- moyen d'échange, moyen de paiement : la monnaie joue le rôle d'intermédiaire dans les échanges. Cette fonction d'intermédiaire des échanges révèle une autre fonction qui lui est liée, celle d'instrument de paiement en tant qu'instrument de règlement, d'extinction des dettes nées à l'occasion d'opérations de crédit.
- réserve de valeur : la monnaie est un des moyens d'épargne qui permet de différer dans le temps la consommation ou

l'investissement. L'épargne consiste dans le fait de stocker de la monnaie en vue de ne l'utiliser qu'ultérieurement comme moyen de paiement.

Au-delà des trois fonctions économiques classiques, une monnaie est également un instrument de politique économique.

La politique monétaire est un des instruments des gouvernements pour réguler l'activité économique nationale. Elle est aussi un instrument de souveraineté, en tant qu'instrument du pouvoir.

En outre, en tant que convention sociale qui repose sur la confiance qu'ont ses utilisateurs, la monnaie devient un instrument privilégié de cohésion sociale, car elle crée des liens entre les individus ou entre les groupes, mais elle est aussi un facteur de crise dans les économies monétaires.

Plusieurs auteurs insistent sur la nécessité de distinguer fonction de paiement et fonction d'échange. La fonction d'échange, ou instrument du commerce chez Adam Smith, signifie que la monnaie est spécifiquement utilisée dans le cadre d'un échange contre une marchandise. La fonction de paiement inclut également les transferts sans contrepartie achetable, comme le paiement des impôts ou le remboursement d'une dette.

Nous prenons ici le parti de fusionner tous ces aspects sous l'appellation unique de fonction de moyen de paiement (Weber 2007).

La fonction d'unité de compte se rapporte à l'utilisation de la monnaie comme référentiel d'expression des prix des biens, services, actifs financiers ou encore des montants dus sous forme de dettes ou d'impôts. Jevons (1875) et Schumpeter (1968) identifient également une fonction d'étalon des paiements différés, qui concerne spécifiquement les flux de remboursement de dettes ou les flux liés aux marchés à terme.

La fonction de réserve de valeur se rapporte à l'utilisation de la monnaie comme actif de réserve, faisant référence à sa capacité à conserver sa valeur dans le temps. On peut noter qu'elle a également émergé dans un contexte de raisonnement basé sur la valeur.

Une fonction additionnelle est proposée par Théret (2008) : le monnayage. Moyen de crédit, une forme particulière de la fonction de monnayage.

II. Les monnaies virtuelles : un changement de paradigme

1. Contexte d'apparition

Face l'insatisfaction des réponses politiques post-2008 et à la nécessité d'améliorer les systèmes monétaires et financiers associés aux monnaies traditionnelles, et la volonté de certains groupes sociaux de se réappropriier la monnaie qu'ils utilisent, de nouveaux systèmes d'échanges sont apparus

pour faire face à ce « dysfonctionnement de la globalisation », un mouvement de société s'est développé pour remettre en cause le rôle du système bancaire traditionnel et pour proposer l'usage de monnaies privées digitales. Il s'agit des monnaies virtuelles sous l'appellation les crypto-monnaies.

En effet, ces dernières décennies, l'innovation technologique privée a ouvert la voie à de nouveaux instruments électroniques qui ont remis en question les prérogatives des banques centrales dans les domaines du système de paiement, de la politique monétaire et de la stabilité financière. Ceci explique pourquoi depuis quelques années, nous observons une abondante littérature [Nakamoto, S. [2009], Krawisz, D. (2013 , Dupré, D., J.-F. Ponsot et J.-M. Servet (2015), Lakomski-Laguerre, O., et L. Desmedt (2015), Holden, W. (2015), McCallum, B.T. (2015), Weber, W.E. (2016), Ariane Tichit Pascal Lafourcade Vincent Mazenod (2017)], qui traite des monnaies virtuelles. Cet intérêt atteste d'une prise de conscience quant à l'importance prise par les crypto-monnaies et leur réalité.

Par définition, les crypto-monnaies sont des monnaies virtuelles, utilisant la cryptographie pour être échangées en toute sécurité sur Internet et qui, pour certaines, sont gérées de manière décentralisée. Selon le rapport sur les crypto monnaies du ministère de l'économie et finance (4 juillet 2018)¹.

Les trois caractéristiques des crypto-monnaies sont :

- **des monnaies virtuelles**, c'est-à-dire des représentations numériques de valeur purement fiduciaires : elles ne sont émises ou garanties ni par une banque centrale, ni par une institution de crédit ou monétaire ;
- **elles utilisent la cryptographie** : elles sont conçues et adaptées pour transmettre de la valeur sur Internet dans un environnement totalement ouvert et public, et en toute sécurité.
- **la plupart, mais pas toutes, fonctionnent dans un système décentralisé**, où l'information est intégralement, simultanément et également distribuée entre tous les participants.
- Les transactions sont décidées et validées par « consensus », pour beaucoup d'entre elles, mais pas toutes, sont adossées à la technologie blockchain.

¹Rapport du Ministère de l'Economie et des Finances, Jean Pierre Landau avec la collaboration d'Alban Gervais, 4 juillet 2008.

2. La mutation technologique et monétaire des crypto-monnaies de quoi s'agit-il ?

Grace à l'innovation technologique, la monnaie s'est dématérialisée et digitalisée. Cette innovation technologique vient de la combinaison de diverses techniques telles que l'innovation dans les procédures et dans les registres : la blockchain (figure 1)

- **La technologie des registres distribués (DLT) :** ce sont des registres sécurisés, pouvant être partagés simultanément et de manière synchronisée par une multitude de participants, lesquels peuvent être ou non présélectionnés ;
- **La blockchain elle-même qui est une forme particulière de registres distribués dans laquelle :** les données sont regroupées en blocs successifs dans un registre distribué, sur lequel l'intégralité des informations relatives aux transactions effectuées est stockée dans des blocs. Ces blocs sont séquentiellement liés les uns aux autres et numérotés. Un lien cryptographique est établi entre chaque bloc et le suivant. Il est rétrospectivement impossible de modifier.
- **Les procédures de consensus :** elles permettent aux participants au réseau de valider collectivement les transactions.

Figure 1 : Blockchain, une illustration du processus de fonctionnement



www.shutterstock.com · 773006656

3-La digitalisation de la valeur

C'est une deuxième innovation que les crypto-monnaies contribuent à promouvoir. Il s'agit de la capacité à représenter numériquement de la valeur et à la transférer en toute sécurité entre individus sans aucun intermédiaire, constituant ainsi une sorte de « billet de banque » digital. Les représentations digitales de valeur sont couramment appelées des « jetons » ou plus fréquemment encore, par leur nom anglais, des « *tokens* ». La cryptographie moderne permet, le cas échéant, de faire cette opération de manière anonyme.

4-L'innovation monétaire

Les crypto-monnaies sont fondamentalement différentes. Comme la monnaie de banque, elles n'ont aucune valeur intrinsèque, et sont totalement dématérialisées et digitales. Mais chacune de leurs autres caractéristiques se situe à l'opposé des monnaies existantes :

- Elles se créent et circulent indépendamment de toute banque et sont détachées de tout compte bancaire ;
- Elles ne représentent pas une créance sur une quelconque personne physique ou morale ;
- Il s'agit de monnaies purement privées, sans cours légal, qui ne sont convertibles au pair en aucune monnaie légale et ne bénéficient d'aucun soutien public, direct ou indirect ;
- Elles sont libellées en unités de compte spécifiques, sans rapport avec les monnaies existantes.

Néanmoins, toutes les monnaies qui se sont développées et imposées dans les économies capitalistes possédaient l'une ou l'autre ou plusieurs des caractéristiques suivantes :

- Soit une valeur intrinsèque (les monnaies et pièces en métal précieux) ;
- Soit une contrepartie sous forme d'actif physique ou financier servant à gager leur valeur. C'est le cas de l'étalon-or. Ce fut également le cas, sous une forme différente, des billets émis aux États-Unis par des banques privées pendant la période de « *free banking* », et dont la valeur (au demeurant variable) était gagée par les actifs et le capital des banques émettrices ;
- Soit un soutien public, avec cours légal et refinancement par la banque centrale.

Les crypto-monnaies qui circulent aujourd'hui n'ont aucun de ces trois attributs Pour cette raison, elles sont qualifiées de « virtuelles ».

5- La performance des crypto-monnaies

Les crypto-monnaies sont-elles économiquement viables et compétitives, notamment au regard des systèmes de paiement centralisés traditionnels ?

La question mérite d'être posée au regard de leurs performances actuelles suivant les trois fonctions traditionnelles des monnaies : instruments d'échange, réserve de valeur, et unité de compte.

- **la détention des crypto-monnaies est très concentrée** : 2,5 % des adresses détiennent plus de 95 % des montants totaux en circulation.
- **peu d'adresses sont aujourd'hui actives** : une partie des transactions s'effectuent entre comptes tenus par des plateformes, et n'apparaissent pas sur la blockchain.
- **le nombre des points de vente en crypto-monnaies demeure très restreint** : il dépend des pays, des cultures et des stratégies commerciales.
- **Les transactions au moyen de crypto-monnaies restent très faibles**
- **Les crypto-monnaies sont principalement détenues pour motif d'investissement.**

6. Les crypto monnaies comme réserves de valeur et actifs financiers

Les monnaies sont aussi des réserves de valeur. Cette qualité est souvent déniée aux crypto-monnaies, car leurs cours sont très volatils.

Une volatilité élevée est certainement un handicap, mais ne suffit pas en soi à qualifier la performance des crypto-monnaies comme réserve de valeur :

- une réserve de valeur se juge sur le long terme : elle doit permettre de conserver et de

transmettre la richesse sur de longues périodes. Les crypto-monnaies ont peu d'histoire : on

peut donc automatiquement préjuger de leur comportement ultérieur ;

- il existe plusieurs définitions d'une bonne réserve de valeur. En particulier, une « valeur refuge » est celle dont le prix se maintient,

voire augmente, dans les périodes de difficultés et de troubles économiques. Ceci n'exclut pas nécessairement une certaine volatilité en temps ordinaire.

6-1 Les crypto-monnaies comme actifs financiers

Les crypto-monnaies visent également à remplir une fonction qui est celle d'actifs financiers. Ces actifs diffèrent de la monnaie, car ils ne servent pas directement d'instrument d'échange ; et ils procurent un revenu, certain ou contingent.

6-2 Les crypto- monnaies comme unités de compte

La fonction d'unité de compte ne laisse aucun rôle pour les crypto-monnaies. Aucun exemple de contrats (de vente ou de prêt) libellés en crypto-monnaies n'est recensé à ce jour.

6-3 La Décentralisation et consensus

Dans le système Bitcoin, tout le monde tient les registres distribués (DLT) et tout le monde peut proposer et valider des transactions.

III. Une lecture du potentiel du bitcoin sur la base des fonctions traditionnellement assignées à la monnaie

« Si le bitcoin intéresse de plus en plus les économistes, comme en témoigne le nombre croissant d'articles qui lui sont consacrés, c'est cependant surtout parce qu'il remet radicalement en cause leur conception de la monnaie et qu'il propose un modèle cherchant à se passer des banques » (Pierre-Henri Faure, 2006). Le bitcoin représente un tournant de l'histoire monétaire en réintroduisant une monnaie privée dans un système monétaire international dominé par des devises nationales. Il représente une unité de compte virtuelle stockée sur un support électronique permettant à une communauté d'utilisateurs d'échanger entre eux des biens et des services sans avoir à recourir à la monnaie légale.

Cette monnaie virtuelle qui, depuis sa première apparition en bourse en 2009, n'a cessé d'attirer l'attention quant à son fonctionnement. Une littérature scientifique a émergé afin de mieux comprendre cet actif ainsi que le principe qui sous-tend celui-ci, à savoir le principe de la blockchain. Inventé en 2009 par le collectif Satoshi Nakamoto, il coexiste avec d'autres formes de « monnaies virtuelles » répertoriées par le site coinmarket.com parmi lesquelles on compte par exemple litecoin, peercoin, auroracoin, ripple.

« Un bitcoin (signifiée par le sigle BTC), est défini comme une chaine de signatures digitales ou une suite de titres de propriété digitaux. Chaque propriétaire transfère le bitcoin en signant l’empreinte de la transaction précédente avec sa clé privée et en apposant la clé publique du propriétaire suivant, puis en mettant ces éléments à la fin du bitcoin, c’est-à-dire en les inscrivant à la fin de la chaine de signatures ».

En premier lieu, il est important de d’élucider les différences majeurs entre les monnaies virtuelles et les monnaies électroniques.

Pour le Bitcoin, il est d’abord un réseau, au même titre qu’Internet, utilisant un langage informatique ouvert et libre de droits. Ce réseau, qui constitue un système monétaire complet, n’exige aucune entité centrale pour l’exécution de certaines fonctions ; les participants à ce réseau assurent eux-mêmes toutes les fonctions et aucun d’entre eux ne dispose d’un avantage particulier sur les autres.

À la différence du système bancaire traditionnel, il n’y a plus de tiers de confiance, ou plutôt c’est le réseau lui-même qui tient désormais ce rôle, grâce à la *blockchain*. qui est une technologie potentiellement révolutionnaire, car elle laisse entrevoir un changement de paradigme organisationnel en rendant possible une gouvernance totalement décentralisée et donc la fin des structures hiérarchiques.

La seconde rupture amenée par la *blockchain* concerne le processus de production des unités monétaires. En effet, alors que la création monétaire traditionnelle est laissée à la discrétion des banques, l’émission de nouveaux bitcoins est réalisée par des acteurs privés mettant leur équipement informatique à la disposition du réseau pour confirmer les transactions en attente de validation.

Le travail de vérification de la chaîne de blocs s’appelle le « minage » (*Bitcoin mining*), d’où leur surnom de « mineurs ». Ces transactions doivent être incluses dans un bloc respectant des règles cryptographiques très strictes. De nouveaux bitcoins sont alors générés par un algorithme pour récompenser la contribution des mineurs au fonctionnement du système. La rémunération des mineurs, outre le fait qu’elle est destinée à assurer la pérennité de Bitcoin en maintenant l’incitation à poursuivre le travail de validation des blocs, est le seul et unique moyen de créer de nouveaux bitcoins.

Ce passage de « l'argent-dette » à « l'argent-valeur » (Fontan. C, 2014) correspond à une transformation profonde de la nature de la monnaie.

1- Avantage des crypto monnaies

Le développement des TIC a conduit à la reconsidérer les monnaies virtuelles sous une nouvelle vision et à lui redonner une place dans les débats économiques et académiques actuels. Parmi les avantages du Bitcoin et des altcoins est le fait qu'est mis en place un système où pour la première fois à notre époque les personnes ont la possibilité de détenir et transférer de monnaie sans qu'un quelconque tiers ne nous donne la permission ou soit impliqué. La monnaie peut désormais passer les frontières sans nécessiter l'autorisation de quiconque à l'inverse du transport de marchandises, d'argent réel ou de personne. Ce qui est un énorme avantage pour le commerce international ainsi que pour les particuliers. Le système vise principalement un but unique : redonner le pouvoir aux utilisateurs d'Internet, en leur permettant d'échanger – des biens, des services, de l'information, de l'argent – en toute sécurité et sans utiliser d'intermédiaires inutiles.

Toutefois, cet avantage peut se trouver être un inconvénient du point de vue gouvernemental. Les États veulent toujours contrôler les flux financiers pour empêcher l'évasion fiscale, le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. De ce point de vue-il est nécessaire de trouver des solutions consensuelles.

L'un des autres avantages du Bitcoin est le faible coût des transactions par rapport au système bancaire traditionnel. En effet pour le moment l'utilisateur du système Bitcoin peut faire des transactions au sein de ce système à un coût presque nul. Les mineurs se rémunèrent de leur travail de validation des transactions par le biais de l'apparition de nouveaux bitcoins. Tandis qu'un virement, surtout ceux internationaux, coûte très cher ou encore qu'un retrait chez une banque concurrente est facturé environ 3\$ par retrait. Ce faible coût est cependant contesté par les banques traditionnelles qui lui opposent un coût d'entrée dans le système, car effectivement

2- Inconvénients des crypto monnaies

La forte volatilité du Bitcoin représente un handicap à son acceptation généralisée ainsi qu'un inconvénient pour les commerces qui voudraient accepter les paiements en Bitcoin et pour les utilisateurs qui voudraient

utiliser le Bitcoin comme système de paiement et non comme des spéculateurs à l'affut du moindre changement dans le cours de la monnaie.

L'utilisateur de ces services n'est pas réellement protégé et le coût d'utilisation des plateformes peut aller jusqu'à 5% de la transaction. À une étape où les acteurs permettant d'accéder au Bitcoin ont une fiabilité incertaine, le choix d'un tiers ayant une réputation solide et étant un acteur installé du système Bitcoin semble donc primordial.

2-1 Les limites de l'utilisation du bitcoin

Le caractère spéculatif du bitcoin ne peut que limiter son rôle d'intermédiaire des échanges. *« En effet, les possesseurs de bitcoins devraient logiquement être de moins en moins incités à les dépenser s'ils voient leur portefeuille prendre de plus en plus de valeur ; dans ce cas, les achats de la vie quotidienne pouvant toujours être effectués avec les monnaies nationales, la circulation de bitcoins entre les individus ralentira, et il deviendra de plus en plus difficile d'en trouver en contrepartie de la vente d'un bien ou d'un service »* (Cyril Fiévet(2014),..

Les principales limites du bicoïn se résument dans ce qui suit :

- la valeur du bitcoin n'est adossée à aucune activité réelle et n'est représentative d'aucun actif sous-jacent ;
- la volatilité particulièrement forte du cours du bitcoin, relativement peu corrélé à la plupart des actifs traditionnels et qui repose notamment sur la confiance de ses utilisateurs dans la sécurité du système ;
- des délais de transactions importants et l'absence à ce jour de support d'investissement libellé en bitcoins ,cependant quelques initiatives, à ce stade limitées, pour proposer des produits d'investissement indexés sur le cours du bitcoin, par exemple le fonds d'investissement Winklevoss bitcoin Trust qui a fait l'objet d'une demande d'introduction en bourse aux États-Unis auprès de la Securities and Exchange Commission ;
- un risque juridique important lié à son statut de monnaie non régulée.

Certains chercheurs, conscients de ces limites, se sont intéressés aux révisions qui pourraient être apportées au protocole Bitcoin pour introduire la possibilité d'un ajustement de la quantité disponible en réaction à une variation du cours du change (Ametrano [2014], Iwamura *et al.* [2014]).

Conclusion

Le recours aux grilles de lecture fournies par la science économique pour étudier la monnaie, nous a permis de comprendre la structuration de la pensée monétaire autour des approches réaliste et institutionnaliste, et de souligner les points de rupture des monnaies virtuelles par rapport à notre conception courante du système bancaire. Ce papier a présenté une réflexion sur la nature même de cette monnaie virtuelle, le bitcoin qui est purement numérique.

La question principale était de savoir si le bitcoin possède toutes les qualités attendues d'une monnaie, ou s'il est, une nouvelle forme d'actif financier obéissant à une logique purement spéculative.

L'état d'art a révélé que le principal changement du point de vue économique ne réside pas tant dans le caractère intégralement virtuel des unités monétaires que dans l'algorithme cryptographique employé pour les créer et assurer ensuite leur circulation entre les agents. C'est la raison pour laquelle beaucoup d'auteurs se sont intéressés de plus près au fonctionnement et à la philosophie de Bitcoin, y découvrant des principes novateurs et un potentiel bien réels et attestent d'une prise de conscience quant à l'importance prise par Bitcoin et sa réalité.

La revue de la littérature portant sur le bitcoin a révélée que l'algorithme du Bitcoin a introduit une rupture au niveau du fonctionnement du système de paiement d'une part, le principe des réseaux pair-à-pair (*peer-to-peer*), et d'autre part, au niveau de la conception même de la monnaie, cette dernière n'est plus une créance pour s'apparenter à une valeur boursière. Il s'ensuit que le rôle de la banque centrale et les établissements est mis au second rang.

Pour Cyril Fiévet(2014), le « *Bitcoin et les crypto-monnaies menacent les monopoles en place. Et c'est d'ailleurs bien l'intention des artisans de cette transformation, qui entendent changer l'existant, bousculer les privilèges, s'affranchir des intermédiaires et redonner le pouvoir aux internautes* ».

Bibliographie

- 1- Aglietta.M, Orléan. A(2002), « *Réflexions sur la nature de la monnaie* », *La lettre de la régulation*, n°41, juin.
- 2- Ariane Tichit Pascal Lafourcade Vincent Mazenod (2017), « Les monnaies virtuelles décentralisées sont-elles des outils d'avenir ? », *Études et Documents n° 4,CERDI*, February.
- 3- Dupré, D., J.-F. Ponsot et J.-M. Servet (2015), « Le bitcoin contre la révolution des communs », communication au 5e congrès de l'Association française d'économie politique, Lyon, juillet.
- 4- Faure, Pierre Henri, Policy Mix(2006), *Indépendance de la Banque centrale et degré de conservatisme socialement optimale, examen théoriques dans une union monétaire*, Thèse de Doctorat, Aix Marseille 2,.
- 5- Fiévet Cyril (2014), *Comprendre Bitcoin et les crypto monnaies alternatives*, ed librinova, Paris.
- 6- Fontan, Clément(2014), *La BCE, un problème Démocratique pour l'Europe*, *Revue la vie des idées*, volume 14.
- 7- Holden, W. [2015], *The Future of Cryptocurrency, Bitcoin & Altcoin: Impact & Opportunities, 2015-2019*, Juniper Research, mars
- 8- Keynes John Maynard, *La théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie* (1936), trad. fr, Paris, Payot, 1998.
- 9- Krawisz, D. [2013], « The Original Value of Bitcoins », disponible à la page <http://nakamotoinstitute.org/mempool/the-original-value-of-bitcoins>
- 10- Lakomski-Laguerre, O., et L. Desmedt (2015), « L'alternative monétaire Bitcoin : une perspective institutionnaliste », *Revue de la régulation*, n° 18, automne
- 11- Lavoie. Marc, *L'économie postkeynésienne*, Paris, La Découverte, Repères, 2004.
- 12- McCallum, B.T. (2015), « The Bitcoin Revolution », *Cato Journal*, vol. 35, n° 2, pp. 347-356
- 13- Nakamoto, S. (2009), « Bitcoin Open Source Implementation of P2P Currency », disponible à la page http://p2pfoundation.ning.com/forum/topics/bitcoin-open-source?xg_source=activity
- 14- Orléan, André (avec Michel Aglietta), *La violence de la monnaie*, Paris, Puf, 1982.

- 15- Piégay, Pierre, Louis-Philippe. Rochon (dir.), *Théories monétaires post keynésiennes*, Paris, Economica, 2003.
- 16- Pierre-Henri Faure, (2016), « Le bitcoin peut-il être assimilé `à une monnaie ? Un examen `a partir des différentes grilles de lecture de la science économique », <https://hal.archives-ouvertes.fr>
- 17- Rapport du Ministère de l'Economie et des Finances, Jean Pierre Landau avec la collaboration d'Alban Gervais, 4 juillet 2008.
- 18- Schumpeter. Joseph. Alois, *Histoire de l'analyse économique* (1954), trad. Fr., Paris, Gallimard, tel, 2004, volume 1, p. 389.
- 19- Théret, B. (2008), « Les trois états de la monnaie. Approche interdisciplinaire du fait monétaire », *Revue économique*, vol. 59, n° 4, pp. 813-841
- 20- Weber, Florence. Dufy Caroline, *L'ethnographie Economique*, Paris. La Decouvete. Coll Repères ,2007.
- 21- Weber, W.E. (2016), « A Bitcoin Standard: Lessons from the Gold Standard », *Bank of Canada staff working paper*, n° 2016-14, mars
- 22- Yermack, D. (2013), « Is Bitcoin a Real Currency? An Economic Appraisal », *NBER working paper*, n° 19 747, décembre

